Hadith el malia
حديث المالية

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

نشرة صادرة عن المعهد المالي | www.if.org.lb | العدد رقم ٩ – تشرين الأول ٢٠٠٠

المحتويات

كلمة وزير المالية
* "الموظف وجه الإدارة وعلى عاتقه تحديثها"

سيرة ذاتية
* المدير الجديد لمديرية الواردات السيد وليد الخطيب
* المدير الجديد للمحاسبة العامة السيد رياح المريني

تدريب
* الضريبة على القيمة المضافة
* الضريبة على القيمة المضافة: ١٠ أسئلة و أجوبة
* تدريب على المعلوماتية لموظفي مديرية المساحة والشؤون العقارية
* تدريب على المعلوماتية لعناصر الضابطة الجمركية

أخبار من الوزارة
* موازنة ٢٠٠١: حدث
* إصدارات يوروبوند: حدث
* التعاون مع القطاع الخاص
* الأعمال التحضيرية لاستحداث الضريبة على القيمة المضافة
* صفحة الوزارة على الإنترنت
* مشروع إصلاح الإدارة الضريبية
* السيد ألان بيفاني في دائرة الضريبة غير المباشرة
* المقابلات السنوية: لمحة عن النتائج
* ١٣٢ موظفاً جديداً في وزارة المالية
* رحلة إلى القاهرة لدراسة النظام الضرائبي
* التعاون مع مراكز التدريب الإقليمية والمحلية

بقلم الموظفين
* تبييض الأموال
* تدريب وموقف
* دور مراقب الضريبة على القيمة المضافة

جمارك
* مكتب جمارك المطار
* تدريب حول التعرفة الجمركية
* اشتراك الجمارك في ندوة قانون البحار

المساحة والشؤون العقارية
* سفر بعثة لبنانية إلى كندا في إطار مشروع مكننة وتحديث السجل العقاري
* كلمة المدير بشارة قرقفي
* لمحة عن الشؤون العقارية

حياة الوزارة
* خطوبة، زفاف، ولادة الخ...
* المنبر الحر: رحلة إلى دوائر الوزارة

المكتبة المالية
* لمحة عن كتاب
* جديد المكتبة المالية



"إنني على ثقة اكثر من أي يوم مضى بأنه يمكن الاعتماد على نشاطكم لإعادة تنظيم الوزارة والعمل على تحديثها. فموظف وزارة المالية، رغم ظروف العمل الصعبة، كان وسيبقى نخبة الإدارة اللبنانية والمحرك الأساسي لماكينة الدولة."

كلمة الوزير – حفل تقديم المدير العام الجديد للمالية العامة السيد ألان بيفاني وعرض النتائج الأولية للمقابلات السنوية التي أجراها المعهد المالي في ربيع العام ٢٠٠٠

لا تساورني اليوم أية شكوك، وأقولها بصراحة لجميع الحاضرين هنا، من دول صديقة ومانحة وقطاع خاص، أن جهود وخطط الإنماء، مهما كانت متكاملة، تبقى قاصرة إن لم تبدأ بتطوير الإدارة وتحديثها. وقد برهنت التجارب السابقة أن المساعدات والقروض وغيرها تقف مكتوفة الأيدي أمام القدرة الاستيعابية للإدارة أي بمعنى آخر قدرة أهل الإدارة على تبني هذه الجهود والخطط وإدارة استعمال الأموال.

وإنني على قناعة بأن تحديث الإدارة، – وهو المطلب الأول والأخير لأهل الإدارة أنفسهم الذين سئموا ظروف العمل السيئة وضيق الأفق وتخلف أدوات العمل – يتطلب، كأولية حتمية، رؤية حديثة وربما غير مركزية لإدارة الموارد البشرية.

قررت وزارة المال أن تسلك طريق التحديث فاتخذت مبادرات عديدة منها مكننة الجمارك والدوائر العقارية والمساحة وغيرها كما أنشأت المعهد المالي . وأطلقت مؤخراً مشروعاً رائداً هو المقابلات السنوية. وهذه الأخيرة ذات أهمية معنوية كبيرة إذ أنها مقابلة يجريها كل موظف مع رئيسه المباشر على أساس استمارة محددة ، الهدف منها وبكل بساطة، تحقيق تبادل يستند إلى الحوار والإصغاء والتعرف إلى حاجات الموظف وأحوال الوظيفة. ولقد أتاح هذا اللقاء لكل فرد التطرق، وربما لأول مرة، إلى الأمور التي تزعجه والى ما يمكن تحسينه والوسائل الضرورية لذلك.

من خلال المقابلة السنوية، اطّلعت على أحوالكم واستمعت إلى اقتراحاتكم وتحققت من دقة الأداء التي يتطلبها عملكم والصعوبات التي تواجهونها يومياً.

أنجز هذا العدد برعاية

الشركة العامة اللبنانية الأوروبية المصرفية ش.م.ل
Société Générale Libano Européenne de Banque sal

سرني تجاوبكم، وأسعدتني سرعة أداء البعض وحرصهم على حرية نقل أراء موظفيهم أسعدني كذلك اهتمامكم الذي تجلى بالاستفاضة في التعليق حول مواضيع إدارية تسمح بالتعرف إلى العمل الحقيقي لكل منكم، من تفاصيل المهمات اليومية إلى إيجابيات كل وظيفة وسلبياتها واقتراحاتكم للتحسين.

وسرني أيضاً أن أرى رغبتكم في العمل وفق النظم والقوانين وتوقكم إلى الحداثة. فالجميع دون أي استثناء ورغم عدم إلمامه أحياناً بالتقنيات الحديثة طالب وبإلحاح بإدخال المعلوماتية وباعتماد أساليب العمل الحديثة التي تسرع المعاملات وبمتابعة التدريب المكثف الذي يعمق معرفة الموظف بالقوانين والتقنيات المالية.

وكان اللافت رفض الجميع المطلق لصورة موظف وزارة المالية كموظف مرتش وظالم وغير قادر على تيسير أحوال الناس وأعمالهم.

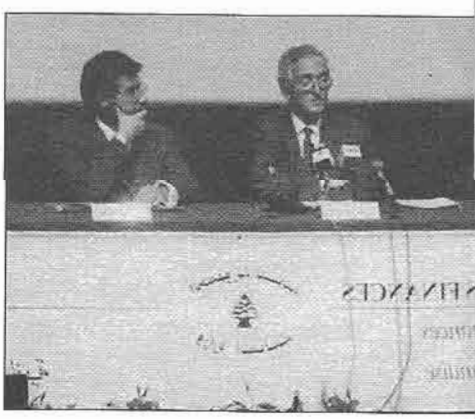
أما أكثر ما يدعو إلى الفخر فهو تأكيد معظمكم على شعوره بالانتماء إلى الوزارة وبأنه أختار الوظيفة العامة وما يميزها من دوام وحسنات كونها عمل دائم يتميز بضمانات كثيرة.

نحن اليوم بصدد إعداد مشروع قانون على ضوء مواقفكم ومتطلبات العصرنة والحداثة وندرس حالياً اقتراحات عدة تتعلق مثلا بأوضاع المراقبين الماليين لدى الإدارات الحكومية.

هذا أقل ما يمكننا القيام به في عصر أوتوستراد المعلومات واكتشاف خريطة الحياة.

إننا نعمل على إعادة تأهيل المباني التي تعملون فيها. ومن اهتماماتي أيضاً أن تتم مكننة عمليات الوزارة.

فبالتعرف المعمّق على وضع كل موظف، سنتمكن من العمل على تلبية الحاجات الفردية وتحسين الأداء وتمكين موظفي الوزارة من مواكبة التطورات المستجدة في أساليب العمل وذلك من خلال التدريب المتخصص والتدريب على التقنيات الضريبية الحديثة كالضريبة على القيمة المضافة بالإضافة إلى برامج تدريب أخرى حول العلاقة مع المواطن وتقنيات التواصل وغيرها.



وسيترافق ذلك مع إيجاد آليات لتحفيز الموظفين وتنمية حس الانتماء إلى إدارتهم وحماسهم للخدمة العامة.

وفي مجال التواصل الداخلي، سوف نتابع العمل على نشرة حديث المالية لكي تساهم بشكل أكبر في خلق صلات وصل بين أهل الوزارة في المركز (بيروت) والمناطق، ونقل المعلومة بشكل مبسط وسلس، وتشجيع الموظفين على البحث والإطلاع والمشاركة في كتابة المقالات والتعريف عن أحوال الوزارة وتوجهاتها والمبادرات التي تقوم بها.

أما في ما يتعلق بالعلاقة مع القطاع الخاص، فسنشدد على سياسة الأبواب المفتوحة للمبادرات المشتركة كما حصل عند استحداث نظام نجم. وسنكمل المبادرات التي أطلقناها لإقامة حوار إيجابي من خلال لجنة التشاور المشتركة التي تدرس وتتبنى اقتراحات هدفها تحسين العلاقة بين المكلف والإدارات المالية والجمركية وتبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بالمعاملات الجمركية والضرائب والعقارات.



فللمجتمع المدني دور في مؤازرة خطط التحسين ورفع الأداء والتوعية وهو اليوم مطالب بتأديته أكثر من أي وقت كان.

كما وسنكثف تنظيم حلقات النقاش والطاولات المستديرة التي يلتقي خلالها الموظفون وممثلو القطاع الخاص مع خبراء أجانب لمناقشة المناهج والأنظمة والتقنيات الحديثة التي تهمّ لبنان.

وأخيراً، أعود لأتوجه بالتحية إلى موظفي وزارة المالية، نساءً ورجال – الذين، رغم ظروف العمل الصعبة، كانوا وسيبقون نخبة الإدارة اللبنانية والمحرك الأساسي لماكينة الدولة.

ج. قرم

سيرة ذاتية

في إطار جهود وزارة المالية لبث دم جديد في جهازها البشري، جرى مؤخراً تعيين مدراء جدد مميزين في طليعتهم المدير العام للمالية العامة الجديد السيد ألان بيفاني والسيد وليد الخطيب مدير الواردات والسيد رباح المريني مدير المحاسبة العامة.
وإذ نهنئ أهل الوزارة على هذه التعيينات، يحملنا هذا التجدد على الشعور بأن المستقبل يحمل في طياته آمالاً كبيرة.


السيد وليد الخطيب

عُين السيد وليد الخطيب مديراً للواردات خلفاً للسيدة سهام البواب. يبلغ من العمر ٥٦ عاماً وهو عازب. يتقن السيد وليد الخطيب ثلاث لغات: العربية والفرنسية والإنكليزية، و هو مجاز في الحقوق من الجامعة العربية (١٩٧٨) وحائز على إجازة في التاريخ من الجامعة اللبنانية. شارك السيد وليد الخطيب في دورات تدريبية منها دورة في "المدرسة الوطنية للضرائب" في فرنسا (Ecole Nationale des Impôts) سنة ١٩٩٧ في باريس وعدد من الدورات جرت بالتعاون بين مجلس الخدمة المدنية وبرنامج الأمم المتحدة النمائي (UNDP) والجامعة الأميركية. عمل السيد خطيب مفتشاً في الأمن العام ثم انتقل إلى التفتيش المركزي قبل أن يعين في وزارة المالية مديراً للواردات في آب ٢٠٠٠.
نتمنى للمدير الجديد التوفيق في منصبه والنجاح في مواجهة التحديات الكبرى الملقاة على عاتقه.


السيد رباح المريني

عين السيد رباح المريني مديراً للمحاسبة العامة. يبلغ السيد مريني من العمر ٥٠ عاماً وهو متزوج وأب لطفل. أتم دراسته في بريطانيا وحاز عام ١٩٨٤ شهادة MBA من كلية العلوم الاقتصادية والمالية. يلمّ السيد مريني إلماماً كبيراً بالمعلوماتية وكان قد شارك في دورات تدريبية على برامج مثل Cobol وUnix في الولايات المتحدة الأمريكية. عمل لمدة ١٠ سنوات في وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية قبل أن ينقل إلى وزارة المال كرئيس للدائرة الإدارية (سنة ١٩٨٤). عين السيد مريني في العام ١٩٩٤ رئيس دائرة في المحاسبة العامة ثم عهد إليه بمهام الرقابة المالية على مؤسسات عامة ذات أهمية منها مؤسسة كهرباء لبنان إضافة إلى قيامه بأعمال الرقابة على إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية ومراقبة حصة الخزينة من عائدات ألعاب القمار في كازينو لبنان.
نال السيد مريني منحة تميز من دائرة الخزينة الأمريكية في آذار ١٩٩٧ وهو عضو في الجمعية الدولية للمحاسبين وفي هيئة مراقبة إصلاح المؤسسات العامة ولجان متعددة منها لجنة استحداث الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية. كما شارك في عدد من المؤتمرات والندوات في لبنان والخارج حول المعلوماتية والمعايير الدولية للمحاسبة وغيرها.
يتقن السيد مريني ثلاث لغات: العربية، الفرنسية والإنكليزية.

التحضير لإدخال الضريبة على القيمة المضافة في لبنان

استكمالاً لجهود الإصلاح الضريبي التي تقوم بها وزارة المالية والتحضير لاستحداث الضريبة على القيمة المضافة، تابع المعهد المالي نشاطه في إعلام الجمهور وفي تنظيم الحلقات التدريبية لا سيما لفريق الموظفين من مراقبي الضرائب المكلفين بالتحضير لتطبيق هذه الضريبة. وفي هذا الإطار، نظم المعهد خلال شهر حزيران ٢٠٠٠ ندوتين حاضر خلالهما الخبير البلجيكي "ويلي ديبريك".

تناولت الندوة الأولى التي حضرها حشد كبير من أصحاب الاختصاص وممثلين عن القطاع الخاص والمسؤولين في وزارة المالية، المبادئ العامة لقانون الضريبة على القيمة المضافة المقترح. عرض المدرب خلال الندوة مبادئ الضريبة كما جاءت في مشروع القانون المحال إلى مجلس النواب فتطرق إلى حقل تطبيق الضريبة والإعفاءات وإلزامية الضريبة وقاعدة الخضوع لها والنسب المطبقة وعمليات الحسم وموجبات الخاضعين للضريبة والنظم الخاصة وعمليات الاستيراد وغيرها. وتم توزيع المسودة الأولى لدليل الضريبة على القيمة المضافة للحضور. ثم دار نقاش شيق شارك فيه ممثلو القطاع الخاص بشكل ملحوظ.

تناولت الندوة الثانية التي خصصت لفريق المراقبين المكلفين التحضير للضريبة على القيمة المضافة تفاصيل التدقيق والرقابة على الضريبة. وأبدى الحضور اهتماماً بالغاً تجلى من خلال النقاشات المفصلة التي طاولت مختلف أصول التدقيق والرقابة.



نبذة عن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في البلاد المتوسطية

البلد	سنة التطبيق	النسبة ٪
تركيا	١٩٨٥	٢ إلى ٢٣
تونس	١٩٨٥	٦ إلى ٩
مصر	١٩٩١	٥ إلى ٢٥
مالطا	١٩٩٢	١٥
قبرص	١٩٩٢	٨
الجزائر	١٩٩٢	٧ إلى ٢١
الأردن	١٩٩٤	٥ إلى ٢٠
المغرب	١٩٩٦	٧ إلى ٢١

من هو الخبير البلجيكي ولي ديبريك

هو واحد من أكثر الأخصائيين خبرة في مجال الضريبة على القيمة المضافة. حائز دكتوراه في الحقوق وشهادة ماجستير في إدارة الأعمال. عمل لمدة ٣٠ عاماً في مجال الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية البلجيكية حيث ساهم في إدخالها عام ١٩٦٠. تقاعد السيد ديبريك عام ١٩٩٥ بعد أن تبوأ منصب مدير مديرية الضريبة على القيمة المضافة. عين مديراً لبعثة الضرائب غير المباشرة في البينيلوكس (أي مجموعة بلجيكا–اللوكسومبورغ وهولندا) ومثل المجموعة في الاتحاد الأوروبي في لجنة الضريبة على القيمة المضافة.

بالإضافة الى خبرته الواسعة، يحاضر السيد ديبريك في جامعة بروكسيل الحرة Université Libre de Bruxelles والجامعة الوطنية في ماستريتش (هولندا). كما يشارك في دورات التدريب على الضريبة على القيمة المضافة في المركز الجامعي في لينبورغ Linbourg وفي المعهد العالي للضرائب Supérieur d'Echange Fiscal Institut في بروكسيل.

شارك السيد ديبريك في دورة تدريبية حول " السوق الحرة " Market Open عند إزالة الحدود داخل أوروبا عام ١٩٩٢ وعمل كمدرب في تسعة من البلدان الأوروبية الإثني عشر. كما نظم دورات تدريب بطلب من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) حول الضريبة على القيمة المضافة وفي بلدان مختلفة منها تشيكيا وبولونيا ولبنان.

يختصر هذا التعريف السريع خبرة ولي ديبرك الواسعة وقد توج سيرته الذاتية الغنية بالإنجازات في حقل الضريبة على القيمة المضافة بكتابه المرجع Almanach-TVA المتوفر، بالطبع ،في المكتبة المالية.

أسئلة عامة حول الضريبة على القيمة المضافة

ملاحظة

عند إعداد هذه المقالة، لم يكن مجلس النواب اللبناني قد أقر بعد مشروع القانون المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة. لذا تبقى هذه المعلومات صحيحة مع التحفظ مراعاة للإصدار الأخير للقانون.

١- ماذا تطال الضريبة على القيمة المضافة؟

إن الضريبة على القيمة المضافة ضريبة عامة، تطال مبدئياً جميع الأموال والخدمات المستهلكة في لبنان، أكانت وطنية المصدر، أجنبية، أم مستوردة من الخارج.

إنها ضريبة على الاستهلاك، تُحتسب على رقم الأعمال وتطال القيمة التي يدفعها المستهلك من اجل الحصول على السلع أو الخدمات.

٢- ما هي طبيعة الضريبة على القيمة المضافة؟

الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تحصل من المستهلك بواسطة المؤسسات الخاضعة للضريبة والتي تعرض السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل التصنيع والتوزيع.

٣- كيف تُطبق الضريبة على القيمة المضافة؟

يحتسب كل خاضع للضريبة المبلغ المتوجب على مجموع مبيعاته لكل فترة مالية (تتألف مبدئياً من ثلاثة أشهر) ويحق له أن يحسم من قيمة هذه الضريبة، الضريبة التي دفعها مقابل حصوله على الأموال أو الخدمات المتعلقة بنشاط منشأته. وهذا ما يسمى حق الحسم.

لا يحق للخاضع للضريبة ممارسة حق الحسم هذا إلا في حال لم يكن معفيا من الضريبة على القيمة المضافة أو كان معفياً مع حق الحسم (وذلك في حالات التصدير).

ينبغي على الخاضع للضريبة على القيمة المضافة أن يؤدي المبلغ الباقي من الضريبة المتوجبة بعد حسم الضريبة التي دفعها أو أن يدور إلى الفترة المالية التالية فائض الضريبة المدفوعة الذي لم يستطع حسمه في الفترة ذاتها أو أن يطلب من الدولة استرجاع هذا الفائض.

ويتلخص حق الحسم هذا بالمعادلة التالية:

ضريبة محصلة (على المبيعات: تسليم سلع أو تأدية خدمات)	−	ضريبة مدفوعة (على شراء بضائع أو خدمات متعلقة بالنشاط)	=	ضريبة متوجب دفعها أو استردادها أو تحويلها.

في حال كانت نتيجة المعادلة إيجابية:

- الضريبة المحصلة (على المبيعات) > الضريبة المدفوعة (على المشتريات)
- يجب أن يدفع الفرق إلى الخزينة

في حال كانت نتيجة المعادلة سلبية:

- الضريبة المحصلة (على المبيعات) < الضريبة المدفوعة (على المشتريات)
- يحق للمكلف استرجاع الرصيد أو تدويره إلى الفترة المالية اللاحقة.

مثل تطبيقي:

- يبيع المورّد مواداً خاماً إلى المنتج بالقيمة التالية:

١٠ دولارات + ضريبة على القيمة المضافة بنسبة ١٠٪ (أي دولار واحد) =١١ دولاراً

- يبيع المنتج إلى التاجر بالجملة سلعاً بالقيمة التالية:

٥٠ دولارا + ضريبة على القيمة المضافة بنسبة ١٠٪ (أي ٥ دولارات)=٥٥ دولاراً

- يبيع التاجر بالجملة الى التاجر بالمفرق سلعاً بالقيمة التالية:

٧٠ دولار + ضريبة على القيمة المضافة بنسبة ١٠٪ (أي ٧ دولارات) =٧٧ دولاراً

- بدوره، يبيع التاجر بالمفرق إلى المستهلك السلعة بسعر:

١٠٠ دولار + الضريبة على القيمة المضافة بنسبة ١٠٪ (اي ١٠ دولار): ١١٠ دولارات

*الضريبة على القيمة المضافة المتوجبة من المورّد إلى الدولة:

- الضريبة على القيمة المضافة المحصلة= ١ (دولار واحد)
- ناقص الضريبة على القيمة المضافة المدفوعة على هذه المواد الخام: ٠ (لا شيء)
- الضريبة على القيمة المضافة المتوجبة: ١ (دولار واحد).

*الضريبة على القيمة المضافة المتوجبة من المنتج إلى الدولة:

- الضريبة على القيمة المضافة المحصلة: ٥ دولارات
- ناقص الضريبة على القيمة المضافة المدفوعة: ١ (دولار واحد)
- الضريبة المتوجبة = ٤ دولارات.

*الضريبة على القيمة المضافة المتوجبة على تاجر الجملة:

- الضريبة على القيمة المضافة المحصلة: ٧ دولارات
- ناقص الضريبة على القيمة المضافة المدفوعة: ٥ دولارات
- الضريبة المتوجبة: ٢ دولار

*الضريبة على القيمة المضافة المتوجبة على تاجر المفرق:

- الضريبة على القيمة المضافة المحصلة: ١٠ دولارات
- ناقص الضريبة على القيمة المضافة المدفوعة: ٧ دولارات
- الضريبة المتوجبة: ٣ دولارات

مجموع الضريبة على القيمة المضافة المتوجبة: ١٠ دولارات، يتحملها المستهلك في السعر النهائي.

٤- من هم الأشخاص الذين هم خارج نطاق الضريبة على القيمة المضافة؟

لا يخضع للضريبة على القيمة المضافة:

- الأشخاص الذين يقومون بتسليم أراض غير مبنية، بالنسبة لهذه العمليات فقط.
- الدولة والبلديات وبشكل عام أشخاص القانون العام، في ما يتعلق بالأعمال التي يقومون بها بصفتهم سلطة عامة.

٥- من هم الخاضعون لهذه الضريبة وما هي العمليات الاقتصادية التي تطالها؟

يخضع للضريبة كل شخص يمارس على الأراضي اللبنانية بشكل مستقل نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو يدوياً أو مهنةً ما ويقوم بإحدى العمليات التالية أو ببعض منها:

- تسليم أموال وبشكل خاص بيع أموال منقولة،
- تقديم خدمات، لا سيما في مجال الفندقية والمطاعم والاستشارات والخبرات والهندسة والإعلانات...
- استيراد خدمات من الخارج: شرط استخدام الخدمة داخل لبنان.

يجب على كل من يستورد سلعاً من الخارج أن يؤدي الضريبة على القيمة المضافة وان لم يكن خاضعاً لها. وتقوم مديرية الجمارك بتحصيل هذه الضريبة.

٦- ما هي العمليات المعفية من الضريبة على القيمة المضافة؟

تعفى مبدئياً من الضريبة على القيمة المضافة ولأسباب اجتماعية واقتصادية العمليات المتعلقة بقطاعات الصحة، التربية، التأمين والمصارف، العاب المراهنة، نشاطات الجمعيات التي لا تتوخى الربح انتقال الأبنية في بعض الحالات والزراعة.

كما يمكن أن تعفى من الضريبة على القيمة المضافة بعض السلع التي تعتبر من الأولويات مثل الأدوية والخبز والطحين والسكر والكتب الخ...

لا يحق للخاضع للضريبة الذي يقوم بتلك العمليات أن يمارس حق الحسم ويطالب باسترجاع الضريبة التي دفعها عند حصوله على السلع أو الخدمات الضرورية لمزاولة نشاطه.

تعفى أيضاً من الضريبة على القيمة المضافة عمليات التصدير إلى خارج البلاد وفقا لمبدأ فرض الضريبة في بلد الوصول، مع العلم أنه يمكن المكلفون المطالبة باسترجاع قيمة الضريبة التي طالت الأموال أو الخدمات الضرورية لممارسة نشاطهم.

٧- من يعفى من الضريبة على القيمة المضافة، وان كان يمارس نشاطاً خاضعا للضريبة؟

يعفى من الضريبة على القيمة المضافة ومن الموجبات الناتجة عنها ولا يستطيع ممارسة حق الحسم، كل خاضع للضريبة حقق رقم أعمال سنوي ناتج عن عمليات خاضعة للضريبة وعمليات معفاة منها ولكن مخولة حق الحسم (أي عمليات التصدير) لا يتجاوز مبلغاً معيناً ملحوظاً في القانون (وقد حدده مشروع القانون بمبلغ مليار ليرة لبنانية).

٨- ما هو الخضوع الاختياري للضريبة؟

يُسمح بالخضوع الاختياري للضريبة على القيمة المضافة، وضمن شروط معينة، للأشخاص الذين لم يتجاوز رقم أعمالهم السنوي الرقم المحدد في القانون أو الذين يزاولون نشاطا معفياً من الضريبة. ولا يمكن التراجع عن هذا الخيار إلا بعد مرور خمس سنوات على الأقل قابلة للتجديد على ممارسته.

وتكمن حسنات هذا الخيار في إمكانية استرجاع المؤسسة لقيمة الضريبة على القيمة المضافة التي دفعتها، تفادياً لتحمل عبء ضريبي إضافي. ومن جهة أخرى يمكن تحميل عبء الضريبة على الزبائن الخاضعين الذين يمكنهم استردادها لاحقاً.

٩- ما هي النسب التي تحتسب الضريبة على القيمة المضافة على أساسها؟

اقترح مشروع القانون المحال إلى المجلس النيابي اعتماد نسبة واحدة، مما يسهل إدارة هذه الضريبة وتطبيقها على الخاضعين للضريبة. تبلغ هذه النسبة ١٠٪ وهي منخفضة نسبياً، مقارنة بالنسب المعتمدة في البلدان المختلفة التي أدخلت هذه الضريبة على نظامها الضريبي، لا سيما تونس ومصر والجزائر والأردن والمغرب (راجع الجدول المدرج أعلاه).

١٠- ما هي القيمة التي تحتسب الضريبة على أساسها؟

يتألف أساس التكليف بالضريبة على القيمة المضافة من المنفعة المقابلة أو من سعر المبيع. ويشمل هذا السعر الرسوم التي يتحملها المكلف بشكل منفصل مثل الرسوم المالية ورسوم السمسرة والوساطة والتأمين والتغليف ونفقات ضريبية وإضافات مختلفة باستثناء الضريبة على القيمة المضافة.

ولا يشمل أساس التكليف بالضريبة بعض عناصر السعر مثل الحسومات واسترداد النفقات والتعويضات و"البخشيش".

حالات خاصة: تحتسب الضريبة على تسليم الأموال المستعملة وعلى خدمات وكالات السفر على أساس هامش الربح أي الفرق بين سعر المبيع وسعر الشراء بالنسبة إلى الأموال المستعملة وعلى نسبة معينة من سعر الخدمات بالنسبة إلى وكالات السفر. ولا تستفيد هذه العمليات من حق الحسم أو الاسترداد.

عند الاستيراد: يُعتمد كأساس للتكليف القيمة ذاتها لتصفية الرسوم الجمركية وتضاف اليها الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المحتسبة عند الاستيراد.

جنين ضو

تدريب على المعلوماتية لموظفي دائرة المساحة والسجل العقاري



في إطار برنامج تحديث إدارة المساحة والسجل العقاري، وبالتعاون مع مديرية المساحة والشؤون العقارية والمدرسة العليا للهندسة والطوبوغرافيا في الجامعة اللبنانية، نظم المعهد المالي دورة في المعلوماتية مدتها ثمانية أسابيع لمجموعة أولى من عشرين مساحاً من أصحاب الخبرة من موظفي هذه المديرية.

وستشكل هذه المجموعة فريق الموظفين- الخبراء الذين سيساهمون في تنفيذ هذا المشروع والمشاركة في تعميمه وتدريب أكثر من ١٠٠ موظف آخر من هذه الإدارة على مدى السنتين المقبلتين.

وقد تم تأهيل صالة تدريب في الطابق الخامس من المعهد المالي لهذا الغرض بعد أن تكفلت إدارة المساحة شراء أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالتدريب.

ونشير في هذا الصدد إلى أن مشروع التحديث الذي يموله البنك الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الكندية للتنمية يُقسم إلى قسمين: مكننة خرائط المساحة ومكننة السجل العقاري.

وكانت دورة التدريب على المعلوماتية قد بدأت في ١١ أيلول ٢٠٠٠ وفقاً لبرنامجين زمنيين مختلفين: البرنامج الأول (من الساعة الحادية عشرة إلى الثانية بعد الظهر) ينفذه أخصائيو المعهد المالي ويتطرق إلى استعمالات الحاسوب المختلفة ومنها برنامج وندوز (Windows) ومايكروسوفت وورد واكسيل (MS Word, Excel) والتعرف إلى شبكة الإنترنت. أما البرنامج الثاني (من الساعة الثانية والنصف إلى الخامسة والنصف) فينفذه مدربو المدرسة العليا للهندسة والطوبوغرافيا المتخصصين في برنامج GPS نظام التحديد الجغرافي. وتتمحور الدروس حول أخذ القياس الممكن والتمثيل المبسط بالإضافة إلى مواضيع أخرى متخصصة.

تدريب على المعلوماتية لعناصر الضابطة الجمركية

نظم المعهد المالي بالتعاون مع مديرية الجمارك، دورة تدريبية في المعلوماتية لثلاثين عنصراً من الضابطة الجمركية خلال الفترة الممتدة من ١٧ تموز إلى ٥ أيلول ٢٠٠٠. وقد قام المدربون: الآنسة يارا شقرا والسيدان أياد غنّام ورياض أبو ساري بتدريب العناصر على استعمال الحاسوب ، لا سيما نظام WINDOWS وبرنامج word 97 Microsoft

كما قاموا بتعريفهم على أصول الطباعة وكيفية استعمال شبكة الإنترنت وزيارة عدة مواقع تهم الجمارك.

ومع نهاية الدورة التدريبية، نظم المعهد في الحادي والعشرين من أيلول حفل تكريم حضره وزير المالية السيد حورج قرم والمدير الجمارك العام الجنرال أسعد غانم اللذين سلما المشاركين في الدورة إفادات مشاركة كما سلما المتفوقين جوائز هي عبارة عن كتاب وقرص مبرمج حول استعلامات الحاسوب.











اقتراحات تتعلق بمواقع على الإنترنت تهم الجمارك

sites	Adresse URL
Douanes libanaises	http://customs.finance.gov.lb/
Organisation mondiale des douanes	http//www.wcoomd.org
Réforme et modernisation des douanes	http://www.wcoomd.org/frmpub/ic.htm
Fédération Internationale des Agents Douaniers	http://ifcba.org
Société Canadienne des Expéditeurs	http://www.cscb.ca
Conseil des Expéditeurs d'Australie	http://www.cbca.org.au
Fédération des Agents Douaniers et des Expéditeurs de Nouvelle Zélande	http://www.cbaff.org.nz
Association Nationale des Agents Douaniers et des Expéditeurs d'Amérique	http://www.ncbfaa.org/
Service des Douanes Américaines	http://ustreas.gov
Les douanes à votre service (France)	http://www.finances.gouv.fr/douanes/index.html
Douanes régionales (Belgique)	http://www.felixent.force9.co.uk/europe/bg/04.html

أخبار من الوزارة

موازنة ٢٠٠١

أحالت وزارة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٢ مشروع موازنة عام ٢٠٠١، بعد أن أجرت التعديلات اللازمة لتطبيق قانون دمج موازنات الوزارات. أرفق المشروع بتقرير مفصّل عن موازنات الإدارات العامة وتضمن مقترحات عدة لتصحيح أهم مواقع الخلل في آداء المالية العامة أهمها:

أولاً: تطبيق أساليب توفير في خدمة الدين العام: ومنها الاستعجال في تحويل نظام الخليوي من "BOT" إلى نظام الرخصة والتعجيل بالخصخصة وتوحيد حسابات القطاع العام والبلديات في حساب الخزينة لدى مصرف لبنان (حساب ٣٦)، علما أن هذا التدبير الهام يلحظ لأول مرة في مشروع الموازنة. بالإضافة إلى متابعة الاتصالات التي تمت خلال جولة فخامة رئيس الجمهورية إلى الدول الخليجية في الربيع الماضي، لتحويل جزء من الدين العام الداخلي إلى دين عام محرر بعملات أجنبية تكتتب فيه مؤسسات مالية حكومية خليجية.

ثانياً: ترشيد علاقة البلديات بالمالية العامة: من خلال خفض حصّة البلديات من الضرائب والرسوم كون الدولة تتحمّل معظم النفقات الاستثمارية أو بتحويل جزء من النفقات مثل التعليم الابتدائي والمراكز الصحية والاجتماعية، من الموازنة العامة مع ما يستتبع ذلك من نقل للموظفين المعنيين من الإدارات المركزية إلى البلديات. وفي ذلك تنفيذ صحيح للامركزية الإدارية.

ثالثاً: إعادة النظر في الحسومات التقاعدية، كما كان مقترحاً في موازنة عام ٢٠٠٠ ولم يأخذ بها المجلس النيابي.

رابعاً: ترشيد الإنفاق الصحي خاصةً بعد إعتماد قانون الضمان الصحي للمسنين.

خامساً: تخفيض اعتمادات الدعم للقطاعات المختلفة وترشيده.

سادساً: اعتماد مصادر جديدة للإيرادات الجديدة ومنها بشكل خاص، الضريبة على القيمة المضافة وقانون الأملاك البحرية اللذين أحيل مشروعهما إلى المجلس النيابي، وكذلك مشروع التسوية الضريبية الذي اعتمد من قبل مجلس الوزراء وتطبيق الرسم المهني المنصوص عنه في قانون موازنة عام ٢٠٠٠ والمرتبط بقانون التسوية الضريبية.

بلغ مجموع النفقات في الموازنة المقترحة ٨٩٧٣ مليار ليرة ومجموع الإيرادات ٥٧٨٠ مليار ليرة، أي بعجز مقداره ٣٢٢٠ مليارا.

وقدرت الإيرادات بطريقة محافظة على افتراض أن المجلس النيابي سيقرّ سلسلة الإجراءات المقترحة في مشروع قانون الموازنة، بالإضافة إلى مشاريع القوانين الموجودة في المجلس النيابي حالياً أو على قيد الإحالة إليه (مشروع قانون التسوية الضريبية).

وتأمل وزارة المالية بنتيجة تطبيق هذه المقترحات بخفض مستوى العجز إلى ما يعادل ٣٥.٦٪ من مجموع الإنفاق.

أما بالنسبة إلى خدمة الدين العام فقد مشروع الموازنة، بشكل محافظ، أن هذه النسبة ستكون بمستوى ٤١٠٠ مليار ليرة (بدلاً من ٤٣٠٠ مليار في حال عدم اتخاذ أي إجراء). وتأمل وزارة المالية، في حال الإسراع في عمليات الخصخصة و تطبيق المقترحات، بخفض أعباء خدمة الدين العام إلى ٣٤٠٠ مليار ليرة بدلاً من ٤١٠٠ مليار ليرة مما يؤدي إلى تخفيض العجز إلى مستوى ٣٠.٦٪.

وضمن إطار متابعة سياسة التنقية المالية، يحتوي مشروع قانون الموازنة على مواد تسمح بتسوية المبالغ الكبيرة من سلفات الخزينة المتراكمة منذ بداية التسعينات وتحويل ما يمكن منها إلى زيادة رأسمال المؤسسات العامة المستفيدة منه عندما تحول إلى شركات مساهمة بغية تخصيصها، كما يتضمن المشروع سلسلة إجراءات ضريبية تقتضي بمتابعة سياسة إراحة المكلف وتبسيط الإجراءات الضريبية.

تم ترتيب مشروع الموازنة على نفس الأسلوب المعتمد لعام ٢٠٠٠ أي بجمع المواد المتعلقة بالنفقات ومن ثم المواد المتعلقة بالإيرادات، وأخيراً المواد المتفرقة مع إعطاء عنوان لكل مادة لفهم محتواها وهدفها بسرعة مع الأسباب الموجبة للمواد الجديدة المقترحة. وهدفت الكثير من المواد الجديدة إلى تخفيض الغرامات وبعض الرسوم المرتفعة وتسهيل التصريح ودفع بعض الرسوم والضرائب وبشكل خاص فيما يختص بالاستغناء عن إفادة الإرتفاق والتخطيط حين يكون البيع برضى الفريقين وتعهدهما بتحمّل المسؤولية عن نتيجة عدم إبراز هذه الإفادة.

لا تزال خدمة الدين ومستحقات الموظفين تشكلان أهم عناوين الإنفاق (٤٥٪ و ٣٠٪ تباعاً). وتتوزع بنود الإنفاق الرئيسة على نفقات التقاعد وتعويضات الصرف (٢٠.٥٪) وقطاعات التربية (١٥.٧٪) والشؤون الاجتماعية (١٢.٥٪) والأشغال العامة (٨.٣٪) وغيرها.

مشروع موازنة العام ٢٠٠١				
	سيناريو رقم ١	سيناريو رقم ٢	سيناريو رقم ٣	سيناريو رقم ٤
	وفقاً لطلبات الإدارات	بعد الدرس في مديرية الموازنة	مشروع وزارة المالية دون إجراءات تخفيض خدمة الدين مع بعض التخفيضات الإضافية في الاعتمادات	مشروع وزارة المالية مع التخفيضات وإجراءات تخفيض خدمة الدين وتعديلات الرسوم البلدية
النفقات	١٠.٢٤٠	٥.٦٠٠	٤.٦٤٠	٤٥.٣١
الإيرادات	٩.٥٢١	٥.٦٠٠	٣.٩٢١	٤١.١٨
العجز	٩.١٧٣	٥.٦٠٠	٣.٥٧٣	٣٨.٩٥٠
النسبة المئوية للعجز	٨.٩٧٣	٥.٧٨٠	٣.١٩٣	٣٥.٥٨٠

حدث: نجاح إصدارات سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (الأوروبوند)

في السابع والعشرين من حزيران ٢٠٠٠، قامت شركتا Witter Meryll Lynchh Morgan Stanley Dean بإدارة الإصدار الأول للعام ٢٠٠٠ لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (الأوروبوند) بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أميركي وباستحقاق خمس سنوات لحساب الجمهورية اللبنانية.

ونجح هذا الإصدار في استقطاب طلب أجنبي لا يستهان به بالرغم من التقلبات الدائمة التي يشهدها السوق العالمي.

وقد تميزت هذه الصفقة بالتالي:

* سمحت لحاملي سندات تموز ٢٠٠٠ بفائدة ٩.١٢٥٪ باستبدالها بسندات مدة استحقاقها خمس سنوات.
* فاق الطلب على السندات الإصدار إذ بلغ العدد الإجمالي للحسابات المستكتبة ٣٥ حساباً.
* قامت وزارة المالية بحملة تسويق واسعة لهذا الإصدار في دول الخليج، لا سيما المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة وفي فرنسا وبريطانيا. كما أتاحت فرصة تسويق الإصدار على شبكة الإنترنت. وكانت حملة التسويق قد ركزت على التقدم المستمر الذي يحققه لبنان في الاقتراض من الأسواق العالمية وعلى المكانة البارزة التي سيحتلها لبنان في المستقبل كمركز خدمات للمنطقة. وقد أثبتت حملة التسويق أهميتها وفائدتها لا سيما وأن وكالة التصنيف العالمية Standard & Poors كانت قد لوحت حينذاك بخفض علامة لبنان الإئتمانية.

وفي ٢٥ تموز ٢٠٠٠، نجحت وزارة المال مجددا في إعادة إصدار سندات اليوروبند بقيمة ٢٥٠ مليون دولار تستحق في ٦ تشرين الأول من العام ٢٠٠٩. وتميز هذا الإصدار بهامش بلغ ٤٣٨.٥ نقطة. وقد استكتب فيه مستثمرون لبنانيون (٤٥٪) وأجانب مسجلا أعلى نسبة طلب أجنبي لإصدار دولي. وقد تمكن الإصدار من اجتذاب مؤسسات استثمار أميركية (١٩٪) فيما بلغ الطلب الأوروبي ٢٦,٢٪ وكان في مقدمة الدول الأوروبية بريطانيا وسويسرا وفرنسا وألمانيا.

وفي ٢٢ أيلول ٢٠٠٠ عاودت وزارة المال إصدارها للمرة الثالثة سندات اليوروبوند بقيمة ٤٥٠ مليون دولار موزعة على شطرين. شطر بفائدة ثابتة (٩.٢٥٪) بقيمة ٢٢٥ مليون دولار أمريكي بعلاوة مقدارها ٣١٠ نقاط على فائدة سندات الخزينة الأمريكية لثلاث سنوات وشطر ثان بقيمة ٢٢٥ مليون دولار أمريكي وبفائدة عائمة بهامش مقداره ٢٠٠ نقطة على فائدة الليبور لستة أشهر (٨.٧٪). ومن حسنات الفائدة العائمة أنها تتبع تقلّبات الأسواق وتكاليفها بالتالي أقل من تكاليف الفائدة الفعلية. وكان وزير المالية السيد جورج قرم قد أعلن نجاح هذه العملية لافتا أنه " تمت زيادة حجم الإصدار من ٣٠٠ مليون دولار إلى ٤٥٠ مليوناً، تلبية لطلب المستثمرين وذلك بالرغم من التقلبات في أسواق المال العالمية التي ولدها ارتفاع أسعار البترول مشيراً إلى أن 'هذا النجاح دليل جديد على ثقة المستثمرين بلبنان بالرغم من خفض وكالة Standard & Poors الأمريكية تصنيفها للبنان ". وكانت المصارف اللبنانية قد اكتتبت بنسبة ٨٠٪ من هذا الإصدار بينما توزعت العشرين في المائة الباقية بين المؤسسات الأوروبية (١٥٪) و دول الخليج العربي (٥٪).

لجنة التشاور المشتركة


اللجنة في اجتماع في المعهد المالي

تابعت لجنة التشاور المشتركة التي تشكلت بمبادرة من المعهد المالي وبعضوية ممثلين عن القطاعين العام والخاص اجتماعاتها الأسبوعية وناقشت خلالها إجراءات عديدة لتسهيل عمل القطاع الخاص، من بينها:

١- تطبيق أوسع لنظام نجم وتفعيل المراقبة اللاحقة. وقد أشار المشاركون إلى الارتفاع المستمر لنسبة الخط الأخضر التي بلغت مؤخراً ٥٠٪، مع العلم أن نظام نجم مطبق بشكل أساسي في المطار والمرفأ وسيعتمد في طرابلس في نهاية السنة الجارية وفي مركز المصنع الحدودي في المستقبل القريب.

٢- تطبيق مذكرة مجلس الوزراء التي تتعلق بضرورة تواجد ممثلين عن الوزارات في الحرم الجمركي لتسهيل المعاملات. ويتواجد حالياً في المرفأ والمطار ممثلين عن وزارتي الزراعة والاقتصاد وعن الحجر الصحي الزراعي والأمن العام. وأعرب المشاركون عن رغبتهم في تعاون أوسع لكافة الوزارات المعنية عبر انتداب ممثلين عنها إلى هذه المراكز ومنحهم الصلاحيات الضرورية لتسريع المعاملات.

٣- وضع من ليس له سجل تجاري على المسار الأحمر الإلزامي وذلك لضبط التهرب من الضرائب. وقد تم اعتماد هذا التدبير مؤخراً بموجب مذكرة أُرسلت إلى لجنة المعايير ولم يؤد هذا التدبير إلى أية نتائج سلبية إذ أن انخفاض نسبة المسار الأخضر لم تتعد ٣،١٢٪.

٤- تطبيق الأحكام الانتقالية عند تعديل الرسوم الجمركية لتفادي المفاجآت ومنح المستوردين فترة سماح.

٥- خفض الرسم على المواد الوسيطة الأولية من ٦ إلى ٣٪ كما تم على المواد الأولية. وبهدف وضع حد للجدل حول تحديد السلع الوسيطة، اقترحوا تطبيق التعريفات التفضيلية على البضائع المصنعة في المستودع الصناعي إذا كانت نسبة القيمة المضافة اللبنانية فيها تتجاوز ٤٠٪.

٦- ومن بين المطالب التي تقدم بها كل من القطاعين، تعديل قانون الجمارك وتحديثه. وفي هذا الإطار، نشير إلى أن لجنة كانت قد تشكلت وأنيطت بها مهمة تحديث القانون، مع الأخذ بعين الاعتبار الأساليب الحديثة وتطور حركة التجارة، لا سيما من خلال التجارة الإلكترونية.

٧- اطلع المشاركون على الجهود الحثيثة التي تبذلها إدارة الجمارك لتحويل مكتب العبودية إلى مكتب من الفئة الأولى، مع العلم أن ذلك لا يمكن أن يدخل قيد التنفيذ إلا بعد صدور القرارات اللازمة.

٨- شدد الحاضرون على ضرورة إيجاد آلية لإطلاع القطاع الخاص على المعلومات وآخر المستجدات لا سيما التدابير والقرارات التي تتخذها إدارة الجمارك. واقترحوا أن يتم ذلك من خلال نشرة تصدر بشكل دوري عن إدارة الجمارك. وأشاروا إلى أنه يمكن أن ترعى هذا المشروع مؤسسة خاصة أو أكثر. وقد رحبت إدارة الجمارك بالاقتراح وأشارت إلى جهودها في هذا الإطار من خلال صفحة الإنترنت الخاصة بها.

وتتابع لجنة التشاور المشتركة اجتماعاتها بغرض التوصل إلى تفاهم حول كافة المواضيع التي تهم القطاع الخاص والحركة الاقتصادية ومن بينها: التشجيع على اعتماد نظام المستودعات الصناعية والسماح بالإدخال المؤقت للبضائع واستكمال مكننة إدارة الجمارك وغيرها.

تطور الأعمال التحضيرية لاستحداث الضريبة على القيمة المضافة.

تابع فريق العمل المكلف بالتحضير لاستحداث الضريبة على القيمة المضافة خلال الأشهر الماضية عمله في وزارة المالية، بما فيه إعلام الجمهور والتنسيق مع الفعاليات الاقتصادية ونقابة خبراء المحاسبة وشركات ومكاتب برامج المعلوماتية والصحافة الاقتصادية لتوضيح أهداف الضريبة وكيفية تطبيقها وما يترافق معها من تطوير للنظام الضريبي ونتائج اقتصادية.

ويتشكل فريق العمل من عدد من أساتذة محامين يتولون حالياً صياغة المراسيم والقرارات التطبيقية وخبراء اقتصاديين ومراقبين جمركيين ومراقبين ماليين وخبراء في المعلوماتية يقومون بدراسات تمهيدية لا سيما دراسة الأثر الاقتصادي وبمكننة التصاريح والتسجيل والتدقيق يساندهم خبراء من الاتحاد الأوروبي والوكالة الكندية للتنمية وصندوق النقد الدولي.

تترافق مع استحداث هذه الضريبة جهود إدارة الجمارك في تحديث نظام التعرفة و تسهيل المعاملات وخفض الرسوم، ممّا يتلاءم مع اتفاقات التجارة الحرة العربية والشراكة الأوروبية وعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

يذكر هنا أن إدارة الجمارك كانت قد ساهمت في إعداد مشروع القانون ودرس تنفيذه من الناحية الجمركية. ويتم حاليا تطوير التصريح الجمركي الحالي بحيث يضاف إليه حقل خاص بالضريبة على القيمة المضافة تسهيلا للمكلفين.

وتترافق هذه الجهود مع خطوات حثيثة لإعداد جهاز بشري كفء من المراقبين سيتم اختيارهم من بين المراقبين ال ١٣٢ المعينين حديثا في ملاك وزارة المالية – مديرية المالية العامة – بالإضافة إلى فريق متخصص من المراقبين يتم تدريبهم حاليا في لبنان والخارج لكي يتولوا مهام التنفيذ والتدقيق والرقابة ويشكلوا نواة دائرة جديدة في مديرية الواردات في وزارة المال.

من ناحية أخرى يقوم فريق العمل بإعداد الوثائق التقنية والدليل العام للضريبة ودليل المواطن لوضعه في تصرف الجمهور بالإضافة إلى دليل المراقب والدليل التطبيقي وغيرها من الوثائق الفنية.

أما في مجال التدريب والإعلام، يستمر فريق العمل بالتعاون مع المعهد المالي في التحضير لمزيد من الندوات والمحاضرات لموظفي الوزارة والفعاليات الاقتصادية.

أخيرا، يذكّر المعهد المالي الجمهور أنه يضع في تصرفه مكتبة مالية و مركز توثيق متخصص يحتوي على مراجع حديثة في موضوع الضريبة على القيمة المضافة بالإضافة إلى إمكانية البحث الممكن عن المراجع ومجانية استخدام الإنترنت لأغراض البحث والإطلاع.

موقع الوزارة على الإنترنت www.finance.gov.lb



يفترض بكل من يعمل في مجال المالية أو الاقتصاد التعرّف على صفحة مهمة على شبكة الإنترنت – page web - هي صفحة وزارة المالية التي أعيد تطويرها في أواخر نيسان ٢٠٠٠.

وقد تم ذلك بجهود دؤوبة من السيدين رافي كندرجيان وبسكال عيسى اللذين يقومان بإدخال المعلومات وبتأمين الصيانة التقنية والتجديد لهذه الصفحة مرات عدة خلال الأسبوع. وبالإضافة إلى هذا النشاط الدائم، يقوم رافي و بسكال بمفردهما باستقبال التعليقات وبالرد على الاستفهامات عبر الإنترنت (infocenter@finance.gov.lb) ويجيبان على أسئلة الجمهور، وإن كانت أحياناً بعيدة عن خصوصية عمل وزارة المالية.

وتحتوي الصفحة على:

- معلومات عن الوزارة
- مستجدّات
- أخبار مالية
- اتفاقيات دولية
- دليل المواطن
- مشاريع وإصلاحات
- غيرها من الصفحات المتعلقة بمواضيع مشابهة
- لمحة عن البلد (تتضمن لمحة تاريخية تهمّ الأجانب)
- الجمارك اللبنانية
- تصميم الصفحة وغيرها من العناوين وطرق الاتصال
- بالإضافة إلى صلة – LINK - إلى صفحة المعهد المالي وغيرها

و كلّها فقرات متنوعة تحمل في طياتها المزيد من العناوين والمعلومات التي تهم جمهوراً واسعاً من اللبنانيين والأجانب المتخصصين وغير المتخصصين. نذكر أن فقرة جديدة حول الضريبة على القيمة المضافة سوف تضاف إلى "دليل المواطن" وأن المسؤولين يبذلان جهوداً دؤوبة لتأمين تجدد المعلومات ودقة التفاصيل. نكتفي بهذا القدر من المعلومات لنترك لكم متعة اكتشاف هذا الموقع الغني والمثير.

مشروع إصلاح الإدارة الضريبية

وقعّت كلّ من الحكومة اللبنانية والوكالة الكندية للتنمية الدولية ACDI عام ١٩٩٦ اتفاق تعاون ثنائي في مجال الإدارة الضريبية. وعهد بالتنفيذ إلى شركة كندية تحمل اسم CRC Sogema تملك الخبرة الضرورية لادارة المشروع وتنفيذه، وهي خبرة اكتسبتها في أكثر من ٢٠ بلداً في كل أنحاء العالم.

طبيعة عمل البعثة الكندية:

أثمر التعاون اللبناني ـ الكندي عن مشروع إصلاح الإدارة الضريبية الذي يهدف إلى تقديم الدعم والمساعدة إلى مديرية الواردات في عدة ميادين نذكر منها: تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين وزيادة العائدات الضريبية وتبسيط المعاملات من خلال المكننة والاستعمال الأمثل للموارد والنفاذ إلى بيانات موثوق بها في الوقت المناسب بغية المساهمة في التخطيط واتخاذ القرارات. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف من دون اللجوء إلى وسائل تكنولوجية جديدة ومن دون بذل جهود حثيثة لإعادة التنظيم.

ولّما كانت مديرية الواردات تشكل إحدى أهم الإدارات المسؤولة عن الواردات الحكومية، فلا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي أمام التطوّر التكنولوجي وطرق الإدارة الحديثة. كما أنها ليست بمنأى عن الهيئات الدولية التي تراقب عن كثب تقدم المشروع الكندي لمعرفة ما إذا كان لبنان يحقق تقدماً في محاولاته الآيلة إلى إنعاش اقتصاده.

ويتألف الفريق المكلف الإشراف على المشروع الحالي من عشرة أشخاص، ألا وهم مدير المشروع وسبعة أخصائيين لبنانيين في الأنظمة المعلوماتية وأخصائية لبنانية في شؤون القانون تقوم بدراسة مشروع "الضريبة على القيمة المضافة "(TVA) وخبير اقتصاد كندي متخصص في البحث والتحليل الضريبي. وقد أوكلت إلى الفريق مهمة تعزيز القدرة على البحث والتحليل الضريبي بغية وضع سياسات ضريبية والتخطيط لمشاريع عمليّة. وقد استعان كذلك القيّمون على المشروع، عند الحاجة، بخبراء كنديين، لاسيّما في مجالات التنظيم والتدقيق وغيرها.

إنجازات البعثة الكندية:

خلال مرحلة التأسيس التي انتهت عام ١٩٩٩ ، أرسى المشروع الأسس اللازمة لبلوغ الهدف الذي حُدد منذ البداية. فطوع نظاماً معلوماتياً صمّم في كندا وكيّفه مع المتطلبات اللبنانية. يدعى هذا النظام TTAS (standard integrated government tax system) SIG ويحتوي على ثماني وحدات متكاملة تسمح بإدارة الدورة الضريبية كاملة بدءً من إصدار التصريح الضريبي ووصولاً إلى معالجته النهائية بما فيها الاعتراضات. وقد توصل المشروع كذلك إلى تطوير عشرة أنظمة جديدة وسبعة أدلة للضرائب ونظام لتسجيل المكلّفين بالإضافة إلى تطوير برامج تدريب فنيّة في مجالات التدقيق والإدارة الوسيطة والأنظمة المعلوماتية الحديثة خصصت لحوالى ثلاثين موظفاً. كما ساهم المشروع في وضع خطة المسح الميداني للمكلفين، مما سمح بمضاعفة العدد المسجّل في قاعدة بيانات الوزارة.

أما في ما يتعلق بتقيّد المكلفين بالقوانين، فيلحظ النظام المعلوماتي اعتماد إجراءات ممكننة للتدقيق بغية مراقبة بيان الموجودات والإنتاج والنتائج المحققة. ونعمل حالياً على تطبيق هذه المبادرات بالتعاون الوثيق مع مديرية الواردات.

أهداف السنة الحالية:

تتمثل الأهداف الرئيسة لهذه السنة في تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين وزيادة فعالية إدارة الضرائب والرسوم عبر تفويض المزيد من السلطات إلى المراقبين الرئيسيين وتوزيع المهمات وإعادة تنظيم العمل بحيث يتم تحقيق الأهداف المرجوّة.

وتتركز جهودنا بشكل أساسي على قطاع الضريبة على الدخل في منطقة بيروت، وهو النموذج الذي قد يطبّق في أماكن أخرى بما يتوافق وحاجاتها وظروفها.

تضم مديرية الواردات أعضاءً أكفاء يتمتعون بطاقات هائلة تسمح بتحويل المديرية إلى منظّمة حديثة ومرنة وفعّالة تسهل للمكلفين أداء واجباتهم. وعلى الرغم من جهود التعاون المبذولة، لا زلنا نواجه بعض العوائق التي تقف في وجه عجلة التحديث، نذكر منها النقص في الإجراءات الخطية والبطء في اتخاذ القرارات، ناهيك عن المشاكل الهيكلية والتنظيمية وغيرها.

كذلك فان مقاومة التغيير، وهو عامل نجده في كافة المنظمات العامة أو الخاصة التي تسعى جاهدة إلى التطور واحد من العوائق التي نواجهها. ويعزى هذا العامل إلى عدم تفهم أسباب التغيير وضرورته من قبل البعض وكذلك عدم المشاركة وغياب التواصل وغيرها من الاسباب، مما يعرقل تطبيق الإصلاحات الإدارية المنشودة.

وبالرغم من هذه التحديات، نحن على يقين من دعم الإدارة العليا للجهود المبذولة ونسعى جاهدين لكي نحظى بمساندة كافة الموظفين والمدراء وبمشاركتهم.

وكلنا ثقة بأنه في نهاية العام ٢٠٠١ عند إتمامنا مهمتنا ومغادرتنا لبنان سنكون قد ساهمنا ، بفضل مساعدتكم وتعاونكم، في وضع نموذج حديث وفعّال للتنظيم الضريبي تعتدون به ويستحقه لبنان وكل اللبنانيين.

رودولف شيخاني
مدير المشروع

المدير العام للمالية في دائرة الضرائب غير المباشرة


السيدة افلين مسرة

مقابلة مع السيدة إفلين مسرّة
مديرة دائرة الضرائب غير المباشرة

"دم جديد في مراكز القرار"

قام السيد ألان بيفاني، المدير العام للمالية العامة، صباح يوم الخميس الواقع فيه ٣ آب ٢٠٠٠ ، بزيارة الموظفين في دائرة الضرائب غير المباشرة. وتميزت إطلالته هذه بطابع خاص فكانت بمثابة لقاء مباشر بين المدير وفريق العمل في هذه الدائرة، سمحت لجميع الموظفين بطرح الأسئلة وبالتعليق على بعض الصعوبات وما إلى ذلك من تبادل آراء ووجهات نظر مع المدير الشاب...

وعلّقت السيدة إفلين مسرة على الزيارة فقالت: "صحيح أن الحفل الذي نظمه المعهد المالي في قصر الأونيسكو قد سمح بالتعارف بين المدير الجديد والموظفين، لكن لقاء السيد بيفاني بموظفي دائرة الضرائب غير المباشرة كان فرصة لهم للتقرّب أكثر من هذا المدير الشاب والنشيط، مشدّدة على أن صغر سنه من المؤهلات التي ستساهم في نجاحه في مهمته. وتابعت مديرة الضرائب غير المباشرة: 'لاحظنا في الكلمة التي ألقاها السيد بيفاني في قصر الأونيسكو تجدداً هائلاً في أفكاره البعيدة كل البعد عن الخطاب التقليدي. لا ينبغي للمرء القول: 'ليس بوسعنا أن نفعل شيئاً، فألان بيفاني يتميّز بإرادة وشجاعة التحرّك، وهو من محبذي الإصلاح الإداري خطوة تلو الأخرى، وإنني اعتقد أن العمل بخطى صغيرة لكن ثابتة هو الطريقة الفضلى لإحراز التقدّم. كما ينوي المدير تطبيق أسلوب الثواب والعقاب في نشاط الوزارة، وإعادة تأهيل الموظفين رغم جميع الصعوبات. وما من شك في أن آثار هذه الإجراءات ستنتشر شيئاً فشيئاً لتصيب باقي وحدات الوزارة. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن السيد الان بيفاني يجيد الإصغاء والتواصل والتصرّف وفقاً لمقتضيات الوضع."

وقد راقب السيد بيفاني، خلال زيارته لمبنى بشارة الخوري، سير الأعمال الإضافية التي تتمّ في دائرة الضرائب غير المباشرة من إحصاءات سنوية للمعاملات واستشارات عبر الهاتف وتلقّ للشكاوى وغيرها...

وختمت السيدة مسرّة المقابلة قائلة:"يمكننا أن نعتبر المحاولة التي قام بها المدير مثمرة، فقد شجّعت زيارته الموظفين وأعادت إليهم ثقتهم بعملهم وبمستقبلهم؛ ولا شك في أنها تركت في نفس كل واحد منهم رغبة في المثابرة لتحقيق آماله وتطلّعاته التي يشاركه بها زملاؤه والمدير الجديد."

لمحة عن دائرة الضرائب غير المباشرة

ألقى السيد بيفاني نظرة على الأرقام الصادرة في موازنة العام ٢٠٠٠، وفي ما يلي لمحة عن الواردات المسجلة للعام ١٩٩٩.

الواردات الضريبية للعام ١٩٩٩ – بمليارات الليرة اللبنانية – حسب الميزانية الأخيرة:

السنة	الضريبة على الدخل، على الأرباح ورؤوس الأموال	الضريبة على الأملاك المبنية	رسم الانتقال	رسم الطابع	غيرها*	المجموع
١٩٩٩	٤٥٥	٤٥	٤٧	٢٣٠	١٥٤	٩٣١

* تشمل عبارة 'غيرها' الضرائب غير المباشرة مثل رسوم رخص بيع المشروبات الروحية وغير الروحية والمياه المعدنية، رسوم الإسمنت والكلس والجفصين، الرسوم المفروضة على الملاهي وآلات الفليبرز وآلات الألعاب المشابهة، رسم مغادرة المسافرين، رسم المراهنات (كازينو لبنان) ورسم الدخول إلى الأماكن الأثرية إلخ.

المقابلات السنوية

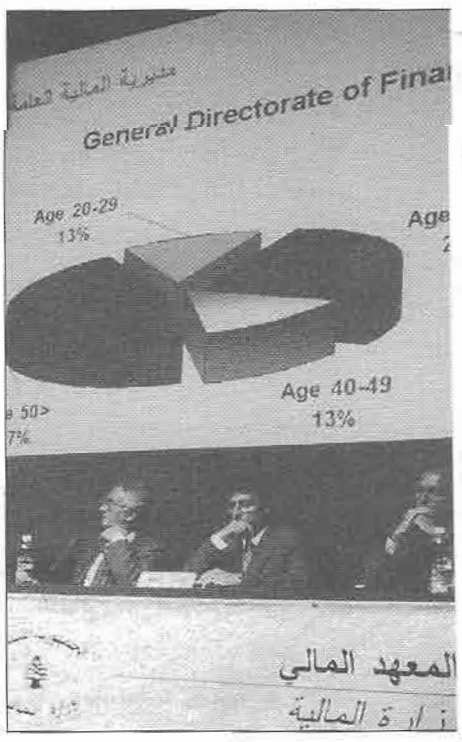
إدارة الموارد البشرية في وزارة المالية
تحليل للمقابلة السنوية

أطلق المعهد المالي ابتداءً من شباط ٢٠٠٠ مبادرةً رائدة في مجال إدارة الموارد البشرية في وزارة المالية سميت "المقابلة السنوية". والمقابلة السنوية هي لقاء بين الموظف ورئيسه المباشر حول استمارة شخصية تسمح له بالتعبير عن رأيه وللرئيس بالتعرف إلى فريق عمله.

وكان المعهد المالي قد شكل فريق عمل من أربع مدربات خضعن لتدريب حول كيفية إجراء المقابلة السنوية وقمن بتدريب ١٥٦ موظفاً من الدرجتين الثانية والثالثة على تقنية المقابلة السنوية. ثم قام هؤلاء الرؤساء التسلسليين، بدورهم، بإجراء المقابلات السنوية مع موظفيهم المباشرين فطالت المقابلات حوالي ١٥٠٠ موظفاً من المديرية العامة للمالية ومديرية المساحة والشؤون العقارية ومديرية اليانصيب الوطني.

أُدخلت المعلومات المستقاة من الاستمارات إلى الكمبيوتر خلال الفترة الممتدة بين نيسان وحزيران من، وتم تحليلها بواسطة برنامج متطور. وعُرضت النتائج الأولية خلال حفل نظمه المعهد المالي في الرابع من تموز في قصر الأونيسكو بحضور المدير العام الجديد لمديرية المالية العامة والدبلوماسيين وممثلي الدول المانحة والمنظمات الدولية وحشد كبير من كبار موظفي القطاع العام ووزارة المالية والقطاع الخاص والصحافة.

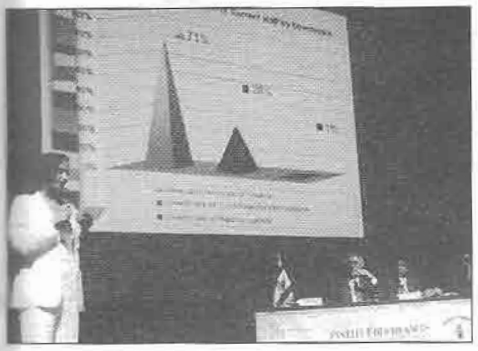
تمحورت النتائج الأولية للمقابلات السنوية وفقاً لما جاء في الاستمارات حول خمسة مواضيع رئيسية:



١: الموارد البشرية في وزارة المالية:

يبلغ عدد الموظفين في الوزارة ١٥٠٩ (موظفي الملاك) منهم ٢٥٪ من النساء و٧٥٪ رجالا. و تضم المديرية العامة للمالية أكبر عدد من الموظفين (٧١٪) تليها مديرية المساحة والشؤون العقارية (٢٨٪) ومن ثم مديرية اليانصيب الوطني (١٪).

يدل التوزيع بحسب الأعمار على تقدم في السن في مديريتي المساحة والشؤون العقارية واليانصيب الوطني في حين أن المديرية العامة للمالية عرفت تجدداً هاماً لموظفيها خلال السنوات ال١٥ الأخيرة (٤٠٪ من الموظفين لم يتجاوزوا الأربعين عاماً).



ويلاحظ توازن في بعض المديريات مثل مديرية الواردات بين الشباب (٤٨٪ من الموظفين لم يتجاوزوا ال٤٠ عاماً) والموظفين الأكبر سناً، مما يسهل عملية انتقال الخبرات بين الأجيال.

٢: العمل الفعلي للموظفين:

يدل التوزيع بحسب الفئات المهنية في كل مديرية على أن عدد موظفي الفئة الرابعة مرتفع في حين أن عدد الموظفين في الفئات الأخرى ضئيل لا سيما في الفئة الثانية والثالثة، وخصوصاً مديرية المساحة والمالية العامة.

أما بالنسبة للتوزيع بحسب الجنس داخل الفئات، فهو يتبع المبادئ ذاتها.

إن عدد الأشخاص الذين يمارسون وظيفة مختلفة عن عملهم الفعلي مرتفع نسبيا في مديرية اليانصيب الوطني وهو مرتفع أيضاً في باقي المديريات وهذا واحد من أهم العقبات.

٣: مهارات الموظفين وقدراتهم:

أظهرت نتائج المقابلات السنوية أن المستوى العلمي في مديريتي اليانصيب الوطني والمالية العامة جيد (بين ٤٥ و٥٠٪ من الموظفين لديهم شهادة جامعية).

كما أن عدد الموظفين الذين يتمتعون بخبرة مهنية سابقة لدخولهم الوزارة مرتفع في حين أن خبراتهم غنية ومتنوعة (أساتذة، موظفو مصارف، تجار، الخ...) لا سيما في مديرية المالية العامة.

وتبين أن الموظفين الذين غيروا وظيفتهم داخل الوزارة قد اكتسبوا مهارات متنوعة (٥٤٪ منهم في المديرية العامة للمالية) وإن كان التغيير غير محبذ لدى الموظف (٣٪ فقط من الموظفين يرغبون في تغيير وظيفتهم).

وأظهرت النتائج بشكل جلي أن المعهد المالي يؤدي دوراً رئيساً في مجال التدريب المتواصل لموظفي وزارة المالية من كافة الفئات إذ أن ٦٩٪ من الموظفين تلقوا تدريباً فيه. وتركزت مواضيع التدريب على الاقتصاد الكلي ودولة القانون والعلاقة مع الجمهور.

٤: حسنات الوظيفة وسيئاتها:

تتمحور الحسنات الرئيسة للوظيفة، وفقاً لنتائج المقابلات السنوية،

حول مفهوم الخدمة العامة والاستقرار الوظيفي. أما السيئات فتتركز على الأجور المتدنية وسوء التنظيم داخل الوزارة.

٥: الاقتراحات التي تقدم بها الموظفون:

بالنسبة إلى محيط العمل، طالب الموظفون بتحديث المباني وتأهيلها من الداخل.

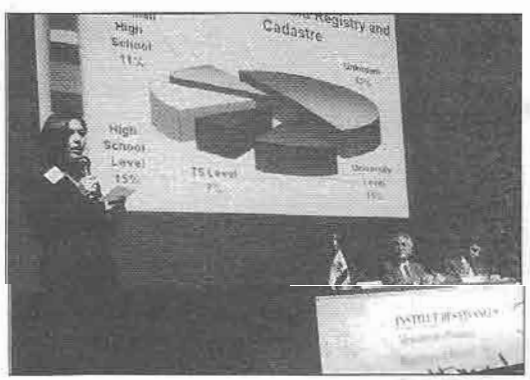
كما طالبوا باستحداث المواقف للسيارات وتركيب المصاعد وإدخال نظام التدفئة والتبريد وتأهيل المراحيض وتحسين الإنارة. وشددوا على ضرورة تأمين نظافة المكاتب.

في ما يتعلق بأدوات العمل، تبين أن هناك نقص واضح في أدوات العمل الأساسية وأثاث المكتب.

واقترح الموظفون مكننة كافة الخدمات لمعالجة الملفات بشكل أسرع كما اقترحوا اعتماد نظام لتسديد بدلات النقل أو تأمين سيارات خدمة لتسهيل التنقلات، لا سيما إلى المؤسسات.

وشدد الموظفون على ضرورة إجراء توصيف وظيفي لكل شخص لكي يكون لكل موظف عمل محدد يقوم به. ولوضع حد لعدم الكفاءة ، اقترحوا التشديد على الخبرة المهنية والدراية وعلى اعتماد نظام ترقية يستند إلى معايير مهنية محددة كالتدريب والشهادات ونوعية العمل.

لتحفيز الموظفين وتحسين نوعية العمل، اقترحوا اعتماد نظام الثواب والعقاب مع ضرورة القيام بتفتيش منتظم لمعاقبة من لا يؤدي عمله ومكافأة من يقوم بعمله بالإضافة إلى رفع الأجور ودفع المساعي وترقية الموظفين واعطائهم المزيد من المسؤوليات.



وطالبوا باخروج من الروتين والتخفيف من عبء التسلسلية والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات وذلك من خلال تنظيم اجتماعات داخل الأقسام والمصالح المختلفة وتعزيز العلاقات بينها.

بالنسبة إلى التدريب لا سيما في المعهد المالي، أكدوا على أن الدورات التدريبية تحسن من أداء الموظفين في قيامهم بعملهم اليومي كما تساهم في التعرف أكثر إلى المحيط التشريعي لتأدية العمل وفقاً للقوانين المرعية.

وتساعد هذه الدورات برأيهم على استباق التغيرات من خلال متابعة التطورات مثل استحداث الضريبة على القيمة المضافة أو المعلوماتية.

وتطرق الموظفون إلى ضرورة التنسيق بين مختلف الوزارات وتبادل المعلومات بانتظام لتعزيز الترابط في تنفيذ العمل.

واعتبر الموظفون أنه من الضروري تحسين العلاقة مع المكلفين من خلال



استحداث مكاتب استقبال في مختلف الإدارات والمراكز والقيام بحملة توعية حول أهمية تسديد الضرائب لوضع حد للتهرب من الضرائب والضغوطات الممارسة على الموظف ولتعميم القوانين على الجميع والتأكد من حسن تطبيقها.

وأعرب الموظفون أخيراً عن رغبتهم في تغيير صورتهم لدى الجمهور وجعله أكثر إدراكاً لماهية عملهم وتفانيهم في خدمة الوطن والمواطن.

دنيال معوشي
المعهد المالي

موظفون جدد في وزارة المالية

نظم المعهد المالي يوم الجمعة الواقع فيه ١٨ آب ٢٠٠٠ لقاءً ترحيبياً بالموظفين الجدد وعددهم ١٣٢ الذين انضموا إلى ملاك وزارة المالية- مديرية المالية العامة بصفة مراقبي ضرائب ومحاسبين ومحتسبين ومراقبي جباية متمرنين عُينوا بموجب المرسوم رقم ٣٥٩١ تاريخ ٢٠٠٠/٨/٩.
وتم ذلك بحضور كبار المسؤولين في وزارة المال في مقدمهم مدير عام المالية العامة السيد آلان بيفاني ومدير الواردات الجديد السيد وليد الخطيب.
بعد كلمات الترحيب، تم توزيع المتدربين على أربع مجموعات خضعت كل منها لامتحان مهارات في المعلوماتية واللغات. وسيتابع الموظفين الجدد في المعهد المالي دورة تدريبية تمتد من ٢١ آب حتى ٢٠ تشرين الأول بانتظار تسلمهم مهامهم الجديدة. ويتمحور التدريب حول البرنامج الذي أعده المعهد خصيصاً للموظفين الجدد وهو برنامج تعريفي بكافة أوجه عمل الوزارة وبمبادئ المالية العامة والمحاسبة والنظام الضريبي وأصول العمل الجماعي والتواصل وغيرها من المواضيع.

وفي نهاية الدورة، سيُنظم في المعهد المالي لقاء مفتوح يعرض خلاله أعضاء المجموعات المختلفة مشاريع الأبحاث التي قاموا بها خلال فترة التدريب ويناقشونها مع زملائهم ورؤسائهم المستقبليين. ويختتم اللقاء بحفلة ختامية.

شكر خاص:

ساهمت مجموعة تضم عددا كبيرا من موظفي وزارة المالية (ومن بينهم السيدات افلين مسرة، هناء كرنيب والسادة إلياس شربل، رباح المريني، سركيس صقر، أسد الملاح، علي الخليل، محمد موصللي وفيصل قسيس) وعدد من المستشارين والأخصائيين المتعاونين مع وزارة المالية ومصرف لبنان والبنك الدولي في الدورات التدريبية والندوات المخصصة للموظفين الجدد.
يتوجه المعهد المالي لهم جميعا بالشكر الجزيل على مساهماتهم القيمة ومساندتهم له في إنجاح هذه الدورة.

برنامج التدريب المخصص للموظفين الجدد:

مواضيع عامة:
تنظيم وزارة المالية ووظائفها
مبادئ دولة القانون
الأخلاقية المهنية والقانون الجزائي
ديناميكية العمل الجماعي والعلاقات البشرية
تقنيات التواصل
العلاقة مع الجمهور

لغات:
معرفة أساسية باللغتين الفرنسية والإنكليزية

تعريف بالمعلوماتية:
نظام ويندوز، وورد، واكسيل:

تدريب متخصص:
المحاسبة العمومية
الاقتصاد الكلي
النظام الضريبي في لبنان
تحليل مالي ومحاسبي
تقنيات التدقيق الضريبي
المدخل إلى الخزينة
الضرائب غير المباشرة
الضرائب على الأملاك المبنية
ضريبة الدخل
الضريبة على القيمة المضافة

الندوات وحلقات النقاش:
الموازنة: إعدادها وتفسيرها
المنظمات الدولية والمالية
الخطة الخمسية وسياسة التصحيح الضريبي
التمويل الدولي وإدارة الدين العام
تنفيذ الموازنة
مهمات وعمل مديرية المحاسبة العامة
المصرف المركزي والسياسة النقدية
إصلاح المالية العامة
الأسواق المالية
اتفاقات الشراكة التجارية: برنامج ميدا، منظمة التجارة العالمية، الاتفاقيات الثنائية
كيفية قراءة تقرير التدقيق المحاسبي
نظم المناقصات المحلية والدولية
عرض نظام نجم (الجمارك)
الازدواج الضريبي
عرض مشروع مكننة المساحة وتحديث السجل العقاري
تنمية الاستثمارات في لبنان "نخة عن ايدال"
العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية


الموظفون الجدد في اللقاء الترحيبي...


... في لاحقات التدريب في المعهد المالي

رحلة إلى القاهرة

قام وفد لبناني ضم مجموعة من موظفي مديرية المالية العامة والمعهد المالي بزيارة إلى وزارة المالية المصرية من أجل الإطلاع على النظام الضريبي في مصر وذلك في الفترة من ٩ إلى ١٣ حزيران ٢٠٠٠.

وكان الهدف الأساسي من هذه الزيارة التعرف على الخبرة المصرية في مجال تطبيق الضريبة على القيمة المضافة (يطلق عليها في مصر اسم الضريبة على المبيعات) لا سيما في ما يتعلق بالتدريب والإعلام وإدارة الموارد البشرية.

وقد حضّر أعضاء الوفد اللبناني فور عودتهم من القاهرة تقريراً مفصّلاً عن الزيارة تم تسليمه إلى المسؤولين التسلسليين في وزارة المالية. كما أودع التقرير وزير المالية والمدير العام.

عرضت نتائج الزيارة وخلاصة التقرير خلال اجتماع خصص لهذا الغرض حضره المدير العام للمالية العامة وفريق العمل على الضريبة على القيمة المضافة. كما أرسلت خلاصة التقرير باللغة الفرنسية إلى الاتحاد الأوروبي الذي مول هذه الزيارة.



صورة تذكارية للوفد في القاهرة

التعاون مع معاهد التدريب العربية

في إطار تعزيز الانفتاح نحو البلدان العربية المجاورة ولاحياء روح التبادل مع مراكز التدريب في المنطقة، أقام المعهد المالي تعاوناً وثيقاً مع المعهد العربي للتخطيط في الكويت.

وفي هذا الاطار، غادرت مجموعة أولى بيروت لحضور ندوة حول "مبادئ الاقتصاد الكلي" تعقد في المعهد العربي للتخطيط بين ٣٠ أيلول و٤ تشرين الأول ٢٠٠٠.

وتتألف المجموعة من السيدة موني الخوري، مديرة الخزينة والدين العام والسيدة نورما نمر، رئيسة دائرة الرقابة على تحصيل الضرائب والسيد كارلوس عريضة، مراقب رئيسي في لبنان الشمالي. وتغادر مجموعة ثانية مؤلفة من ثلاثة مراقبين رئيسيين الى الكويت في السابع من تشرين الأول، تليها مجموعات أخرى من الموظفين.

نشير في هذا الصدد الى أنها المرة الأولى التي يقام فيها تعاون وثيق بين معهدين للتدريب. وسيبذل المعهد المالي قصارى جهده لافساح المجال أمام كافة موظفي وزارة المالية للاستفادة من هذا التبادل. وكان المعهد المالي قد تلقى ما لا يقل عن ٦٠ طلباً من قبل الموظفين الراغبين في المشاركة في هذه الدورات.

وفي موازاة الدورات التدريبية التي تجري في الكويت، سيقوم مدربو المعهد العربي للتخطيط بزيارة لبنان في ربيع العام ٢٠٠١ لتنظيم دورات في المعهد المالي بشكل يسمح بتأمين مشاركة أكبر من قبل موظفي وزارة المال وغيرهم من الإدارة اللبنانية.

من جهة أخرى، غادر إلى عمان فريق مؤلف من السيدين وليد الخطيب، مدير الواردات، وهيثم بيرقدار- مراقب في جبل لبنان، لحضور مؤتمر حول " المعاهدات الدولية لتفادي الازدواج الضريبي تنظمه المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية ".

كما ويشارك السيد نادر قبيسي، مراقب رئيسي في وزارة المالية، في ندوة ينظمها البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية حول سياسات التجارة في الدوحة- قطر بين ٧ و٢٥ تشرين الأول.

يأمل المعهد المالي من خلال هذه الدورات وغيرها من المناسبات أن يستفيد موظفونا من الانفتاح على العالم الخارجي وخاصة التبادل مع الدول العربية المجاورة، لتوسيع آفاقهم وتعزيز مهاراتهم ومعلوماتهم في المجالين المالي والضريبي ناقلين صورة إيجابية عن جهود وزارة المال في تطوير كادرها البشري و تحزير مهاراته.

تعاون مع مصرف لبنان

بالتعاون مع مديرية الإعداد والتدريب في مصرف لبنان، ينظم المعهد المالي خلال شهري تشرين الأول والثاني مجموعة من الندوات حول السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسة المالية وكذلك حول دور و آلية العمل في مصرف لبنان.

يدير الندوات المخصصة لموظفي مديرية المالية العامة مسؤولون رفيعو المستوى في مصرف لبنان.

كما وستخصص في فترة لاحقة من شهر تشرين الثاني لقاءات ونقاشات يحضرها مدراء ورؤساء الدوائر في وزارة المالية حول تفاصيل السياسة المالية والنقدية.

من جهة أخرى، ينظم المعهد المالي بالتعاون مع مصرف لبنان في ربيع العام ٢٠٠١ ندوات حول الإصلاح الضريبي و إدارة الدين العام يحاضر خلالها أخصائيون من المعهد العربي للتخطيط.

بقلم الموظفين

تبييض الأموال



ينتشر الإجرام بكافة أشكاله في كل بقعة من الأرض، بما فيه الفساد والتخريب والاتجار بالمخدّرات والسرقة والجرائم وخصوصاً تبييض الأموال.

وتشير الدراسات الدولية إلى أن حجم الرساميل الإجرامية المعاد تدويرها في الاقتصاد الشرعي يتراوح سنوياً ما بين ٢ و ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أي ما يعادل مئات المليارات من الدولارات. ولما كان النشاط الإجرامي خطراً يحدق بكل المجتمعات الدولية، توجب على كافة البلدان التعاون لمكافحته. فبالتعاون الدولي وحده يمكننا التصدي للجريمة المنظمة وخوض معركة عالمية لإدانة المجرمين ومكافحة تبييض الأموال الناتجة عن العمليات غير المشروعة، محترمين في الوقت عينه الاختلافات القانونية والسياسية والثقافية بين الأمم.

فتبييض الأموال لا يعزز فحسب المنظمات الإجرامية، بل من شأنه أيضاً أن يحدث خللاً في الأسواق التي تُستثمر فيها هذه الرساميل غير الشرعية من دون حسيب ولا رقيب. كما ولعمليات التبييض آثار سلبية على النشاط الاقتصادي برمته إذ تهدد استقرار القطاعين المصرفي والمالي. ومن هنا يصح القول أن الرساميل التي يضخها مبيضو الأموال في بلد ما ليست دائماً منتجة أو مفيدة للاقتصاد الوطني رغم أنها تشجع بعض الأنشطة الاقتصادية.

وتقضي تقنية التبييض بضخ المال في الدورات الفعلية أو الوهمية لنشاط شرعي. ففي كل مرحلة من هذه المراحل، يبتعد المال عن مصدره "الأسود". وتتعهد بهذه التحويلات مصارف وهيئات مالية قائمة في بعض البلدان. وخلال السنوات المنصرمة، ازدادت عمليات التبييض "تنمقاً" وبالتالي صعب كشفها نظراً إلى لجوء مبيضي الأموال إلى وسائل اكثر تعقيداً وتقنية " بغية إدارة شؤونهم المالية، محاولين بذلك إضفاء طابع قانوني على ممتلكاتهم المكتسبة بطرق غير قانونية، لا سيما عبر إخفاء الأرباح وابقاء هوياتهم طي الكتمان.

وفي عمليات تبييض الأموال القذرة، تستخدم الأوراق المالية ومشتقاتها وكذلك عمليات التأمين. ويستعان بمحاسبين ومحامين ومستشارين ماليين ووكلاء عقاريين ذوي خبرة. من جهة أخرى، يسهل الإنترنت والعملة الإلكترونية انتقال المال في كافة أنحاء العالم بسرعة ومن دون ترك أي آثار فيصعب بالتالي الكشف عنها.

قسّم الخبراء عمليات تبييض الأموال إلى ثلاث فئات:

– التوظيف القاضي بتحويل مبالغ مالية ناتجة عن الاتجار بأشكال مختلفة (عملات، ذهب، عملة بيانية...) إلى أموال نقدية.

– تقنية تجميع الأموال التي تجعل من المستحيل العودة إلى مصدرها غير الشرعي بفضل نظام معقد من الصفقات المالية المتتالية تحت ستار شركات وهمية في بلدان تعتبر جنّات ضريبية.

– الاندماج المتمثل باستثمار أموال ذات مصدر غير شرعي في الدورات الاقتصادية القانونية في بلد ما.

أما بالنسبة للبنان، فيكمن الخطر في إمكانية استهدافه بشكل مباشر، لا سيما وأن نظامه الاقتصادي يتسم بخصائص تعيق، في بعض الأحيان وفي ظروف خاصة، اعتماد استراتيجية ناجعة لمكافحة التبييض.

وتتمثل بعض هذه الخصائص بالتالي:

– استعمال الأوراق النقدية كوسيلة شائعة للتبادل. (يشكل تحويل المال إلى سيولة الوسيلة الأكثر استعمالا في مرحلة التبييض الأولية).

– التداول الكثيف بالعملات الصعبة.

– تقنية الشيك القابل للتظهير.

– تحويلات الرساميل المستمرة التي يقوم بها المغتربون اللبنانيون.

– طبيعة النظام الضريبي (الذي قلما يمكن الاعتماد عليه لتحديد الذمة المالية بدقة).

– السرية المصرفية التي تحد، في بعض الأحيان، من الرقابة والملاحقة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن رفع السرية المصرفية لا يؤدي بالضرورة إلى خفض فوري لعمليات التبييض إنما قد يسهل عمل السلطات الأمنية والمؤسسات المصرفية.

كما جرى الإشارة إليه في الصحف، لا يزال اسم لبنان مدرجاً حتى اليوم على لائحة ال GAFI السوداء والتي تضم ١٥ بلداً متهماً بعدم التعاون في مكافحة تبييض الأموال القذرة. رغم أنه تم التوقيع في ٢٠ شباط ٢٠٠٠ على اتفاقية يلتزم بموجبها لبنان التعاون في مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتتعهد بموجبها كافة المصارف اللبنانية احترام المبادئ المنصوص عليها.

وقد اعترضت السلطات اللبنانية على هذا التصنيف، مشددة على أنه ما من بند في التشريع اللبناني يمكن أن يشجع على التبييض. من جهته، لم يقفل ال GAFI الباب بوجه لبنان والبلدان الأربعة عشر المدرجة على اللائحة بل منحها فترة سنة لاثبات إرادتها في التعاون مع الأجهزة القضائية الدولية.

سهير أسطا
مراقب ضرائب

بقلم الموظفين

"لبنان المتهم يدافع عن نفسه"

نشر ال GAFI مؤخراً ، وهو فريق العمل الدولي المالي لمكافحة تبييض الأموال، لائحةً تضم ١٥ دولة صُنفت بأنها غير متعاونة في مجال مكافحة تبييض الأموال، نذكر منها لبنان وإسرائيل وروسيا[...]، لا سيما المال الناتج عن الاتجار بالمخدرات والسرقات وعمليات الابتزاز والفساد واختلاس الأموال العامة.

نفي قاطع:

وكان معالي وزير المالية السيد جورج قرم قد نفى نفياً قاطعاً تورط لبنان في عمليات تبييض الأموال. وأشارت مصادر مصرفية لبنانية إلى أربعة معايير تؤخذ عامةً بعين الاعتبار لتحديد تعاون البلدان:

– الشوائب في القوانين المالية الخاصة بدور هيئات الرقابة على المؤسسات المالية وصلاحياتها وبوسائل تقييم مالكي هذه المؤسسات عند منح التراخيص و بإجراءات التدقيق في هويات الزبائن وبصرامة السرية المصرفية وبوجود أو غياب نظام فعّال لمراقبة العمليات المالية المشبوهة.

– العوائق التي تعترض تعاون البلدان التي لا يتلاءم قانونها التجاري مع مكافحة التبييض.

– الحواجز التي تحول دون التعاون مع الأسرة الدولية على الصعيدين الإداري والقضائي.

– عدم تخصيص الموارد الضرورية لاتخاذ التدابير الوقائية ضد التبييض ولفرض العقوبات.

بناءً على ذلك، تعتبر هذه المصادر أن القوانين والإجراءات المالية والتجارية في لبنان مطابقة للمعايير الدولية، ولا يوجد بالتالي ما يبرر إدراج لبنان على لائحة ال. GAFI

دورة و موقف



عندما تبلغت قرار إلحاقي بالدورة التدريبية الخاصة التي تنظمها المديرية العامة للجمارك شعرت بصدق أنني في وضع من ينطبق عليه قول المثل ' بعد أن كبر و شاب أرسلوه إلى الكتاب ' ! لذلك وجدتني أشعر بردة فعل تتضمن الاستياء اكثر من الترحيب بالقرار الذي تبلغته لكنني ، منذ اليوم الأول ، الذي دخلت فيه إلى قاعة المحاضرات ، في المعهد الوطني للإدارة و الإنماء ، أحسست بشعور مختلف عن الشعور الذي انتابني للوهلة الأولى : ففي مجلس الخدمة المدنية ، طالعتني مهابة العلم و العمل في آن ، ورحت يوما بعد يوم استعذب التجربة الجديدة التي جعلتني انهل من العلم و المعرفة من أصفى ينابيعها، و أدركت آنذاك الحكمة الكامنة وراء القول "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد " و بصدق اعترف الآن ، إن الدورات الإعدادية و التدريبية ، الخاصة منها و العامة ، هي المجال الراقي لصقل المعارف ، و الميدان الرحيب لاكتساب المهارات و تعزيز الكفاءات ، في ضوء المفاهيم العلمية الحديثة ، فحمدت الله على أن الاختيار وقع علي ، إلى جانب زميلات و زملاء اعتز معهم جميعا بالانتماء إلى الإدارة اللبنانية التي لا يألو القيمون عليها جهدا في تطويرها و تعزيزها لتجاري احدث الإدارات في العالم .

تبقى كلمة أخيرة أريدها شهادة صادقة ، و أنزهها عن التزلف و الممالأة، و هي كلمة شكر و ثناء على البادرة العلمية و التنظيمية الطيبة التي صدرت عن إدارة الجمارك التي تحرص بما لديها من فكر ثاقب ورؤية مستقبلية شفافة على إشباع حاجتنا كموظفين إلى التدريب المتخصص، و إلى تطوير الذات ، تمهيدا لتعزيز المهارات الوظيفية و السلوكية معا ، من اجل أن نكون جديرين و جديرات بخدمة وطننا الحبيب لبنان !

دعد بيسار غلاييني

دور مراقب الضريبة على القيمة المضافة



يترافق مشروع استحداث الضريبة على القيمة المضافة في لبنان مع صعوبات عدة في مجال تطبيق هذه الضريبة. وتهدف كافة الأعمال التحضيرية إلى وضع أسس عمل سليمة في دائرة الضريبة على القيمة المضافة المنوي إنشاؤها، لا سيما و أنه من شأن الإجراءات المبسطة وسهولة المعاملات أن تنعكس إيجاباً على الأشخاص الخاضعين للضريبة والإدارة الضريبية على السواء. وسوف تعنى الدائرة التي ستستحدث في مديرية الواردات بمهام عدة منها مسؤولية إرشاد الجمهور في موضوع الضريبة على القيمة المضافة وتسهيل المعاملات من خلال توفير المعلومات حول مواضيع الضريبة والتفاصيل المحاسبية المتعلقة بهذه الضريبة و غيرها من المسائل. و من الواضح أن نجاح عملية استحداث الضريبة يرتبط بشكل أساسي بالقدرات الفنية و البشرية المتوفرة في الدائرة المنوي استحداثها. و في هذا الإطار، سيضطلع الجهاز البشري المؤلف من موظفي هذه الدائرة بدور أساسي، لا سيما المراقبون الذين هم على احتكاك مباشر وعلاقة وثيقة بالخاضعين للضريبة.

ويشتمل قانون الضريبة على القيمة المضافة على أحكام متعددة تسمح للإدارة بتأمين الرقابة على جباية الضريبة من جهة والتحقق من تسديدها من جهة أخرى.

و تتضمن إجراءات الرقابة الأساسية الأحكام التالية:

-مسك الدفاتر المحاسبية و حفظ الوثائق
-تسليم الدفاتر والوثائق
-توفير المعلومات المطلوبة
-بعض الأنظمة الخاصة بتوفير المعلومات و الرقابة
-احتفاظ سلطات الرقابة بالفواتير وغيرها من الوثائق
-حق الاستقصاء داخل الأمكنة حيث النشاطات الاقتصادية.

و يتوجب على كل خاضع للضريبة ان يحفظ ملفات محاسبته لا سيما الوثائق الضرورية لتطبيق الضريبة على أن يتم تدقيقها من قبل السلطات الضريبية المختصة، وفقاً للمراسيم التطبيقية و الإجراءات التي يتخذها وزير المالية.

كما يتوجب على المسؤولين عن الوثائق المحاسبية والدفاتر و الفواتير وغيرها من الوثائق الضرورية لتطبيق هذه الضريبة الاحتفاظ بها طيلة أربع سنوات بدءاً من نهاية السنة التي صدرت خلالها هذه الفواتير والوثائق.

أما بالنسبة للعاملين في إدارة الضريبة على القيمة المضافة فيتوجب عليهم القيام بما يلي:

-مراجعة الدفاتر والفواتير وغيرها من الوثائق المحاسبية بشكل يسمح بجباية دقيقة للضريبة حتى في حال كانت هذه المراجع محفوظة بواسطة نظام ممكنن.
-زيارة الأمكنة حيث النشاطات الاقتصادية.
-التواصل بشكل شفهي او خطي إلى جميع المعلومات التي تسمح بجباية دقيقة للضريبة على القيمة المضافة.

و في هذا المجال، يحق للإدارة أن تتثبت، وفقاً للأصول ، من الأمور التالية:

-وجود أية مخالفة لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة أو للأنظمة المرعية في تطبيق هذه الضريبة.
-وجود أي إثبات يؤكد دفع الضريبة على القيمة المضافة أو المخالفة.
-الإثبات الخطي بوجود مخالفة من قبل شخص خاضع للضريبة على القيمة المضافة.

إن وجود عدد كاف من المراقبين المتمرسين الذين خضعوا لتدريب جيد في مجال التدقيق و الرقابة على هذه الضريبة سيسهل عملية ضبط التهرب. و سيكون لهؤلاء المراقبين، في المرحلة الأولى من تطبيق الضريبة، دور مزدوج إذ سيضطلعون أولاً بمهمة تثقيف المكلفين حول مجمل تقنيات الضريبة، والتأكد ثانياً من حسن إتمامهم عمليات التصريح و دفع المستحقات. و تقع على عاتق مجموعة المراقبين هولاء مسؤولية التطبيق العادل و الشفاف للقوانين و قيامهم بمهمات عديدة أهمها:

-البحث عن الخاضعين للضريبة من غير المسجلين ومساعدتهم هولاء في إتمامهم واجباتهم.
-وضع معايير واضحة و موضوعية لعملية اختيار الملفات الواجب دراستها.
-دراسة الملفات التي تختارها الإدارة.
-دراسة الملفات التي تختارها الإدارة في موقع عمل المكلفين.
-وضع تقرير التدقيق في الحسابات.
-دراسة مفصلة و سريعة للحالات التي تتطلب التعويض.
-البحث عن المتهربين من الضريبة وضبط التهرب.

و أخيراً، على المراقبين البقاء على اتصال مستمر بعضهم مع بعض و تعاونهم الوثيق والتشاور المتواصل لتسهيل عملية التنسيق والتواصل وللاستفادة من خبرات بعضهم البعض ومن المراجع التي تسهل عملهم و تجعله اكثر دقة.

ماريا نلبنديان
مراقب ضرائب رئيسي
مديرية الواردات

مكتب جمارك المطار



يتمتع مطار بيروت الدولي ، كمكتب جمركي ، لاسيما بعد إنجاز بنائه الحديث ، بسمات خاصة تميزه عن سواه من المكاتب الجمركية المنتشرة على الحدود البحرية و البرية ، و تنأى به عن المفهوم الجمركي البحت الذي يقتصر على استلام معاملات المكلفين في مختلف الأوضاع الجمركية و استيفاء الرسوم المتوجبة عن البضائع المستوردة ، لتضفي عليه مفاهيم أخري تتصل بالسياحة و الأمن و البيئة و العمران ،تؤكد جميعها على مكانة المواطن حاضرا و مستقبلا، و تزيل من الذاكرة الآم الماضي القريب .

و بتوجيه من جانب الإدارة ، و انطلاقا من خلفية ما تقدم ، نعمل مع سائر الأجهزة العاملة في المطار بتعاون وثيق ، و من خلال رؤية واحدة ، لخدمة هدفنا المشترك المتمثل في صيانة مصلحة الوطن العليا و الحفاظ على الرونق الذي نخشى أن يخدشه زلة موظف أو تدبير قاصر يتم بمعزل عن إرادتنا .

و المصلحة الجمركية في المطار تحرص ، من جهتها ، و تجهد لتقديم كافة التسهيلات التي تتيحها القوانين و الأنظمة النافذة ، و توفر المعاملة اللائقة للوافدين إلى الوطن سواء كانوا من اللبنانيين المغتربين أو من السياح العرب و الأجانب . و هي بالمناسبة ، و بغاية تقديم المزيد من التسهيلات ، و اسوة بما هو معمول به في المطارات الدولية الهامة ، بصدد إنشاء خطين في كل من قاعتي الوصول و الذهاب ، احدهما مخصص لمرور المسافرين الذين لا يحملون بضائع تجارية يقتضي التصريح عنها ويدعى الخط الأخضر ، حيث يعبر المسافر مع حقائبه دون أي تفتيش إلا في حالة الشك أو بناء على معلومات ، و الثاني و يدعى الخط الأحمر و هو مخصص لعبور المسافرين الذين يحملون بضائع تجارية بحيث يخضعون للإجراءات الجمركية العادية . و هنا لا بد من التمييز ، من حيث الاداء الوظيفي ، بين دائرة الاستيراد و التصدير و دوائر المعاينة حيث يتم تخليص الآليات التجارية المستوردة و المصدرة وفقا للأصول النظامية ، و بين دائرة المسافرين و السوق الحرة حيث يعبر المسافرون مع حقائبهم. إن رؤيتنا لوظيفة هذه الدائرة الأخيرة قائمة على أساس إنها ليست ، مبدئيا ، مركزا لاستيفاء الرسوم و هي تعمل على مكافحة التهريب ، حيث يجري التفريق ما بين المسافرين العاديين الحائزين على رعايتنا واهتمامنا الدائمين ، و بين المسافرين الذين يمتهنون ' تجارة الشنطة ' محاولين التهرب من تأدية الرسوم المتوجبة على بضائعهم ، حيث تحال هذه البضائع لدى ضبطها، إلى دائرة الاستيراد و التصدير لإجراء اللازم بشأنها . الجدير بالملاحظة ، انه يجري حاليا في هذه الدائرة الأخيرة ، وعلى سبيل التجربة ، تطبيق آلية عمل جديدة مقررة من قبل جانب المديرية العامة و لمدة شهر ، تهدف إلى تسريع عملية قبول البيانات الجمركية و اتجارها . إن تقييمنا الأولي لهذه التجربة هو إيجابي ، آملين أن تتكلل بالنجاح لاعتماد الآلية الجديدة بصورة نهائية تمهيدا لتعميمها على سائر المكاتب الجمركية التي تطبق نظام ' نجم ' المعلوماتي .

رئيس مصلحة المطار
السيد أكرم شديد

تدريب

نظمت إدارة الجمارك اللبنانية ، في المعهد المالي ، وبالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية، خلال شهر أيار، دورة تدريبية تمحورت حول تعرفة الرسوم الجمركية بحسب النظام المنسق وكيفية تطبيقها على جميع السلع المستوردة والمصدرة ، والأساليب المتبعة في تبنيد السلع الجديدة والمستحدثة وسهولة استعمال هذا النظام من قبل الموظفين والمكلفين على حد سواء .

حاضر في هذه الدورة الأستاذ الفنلندي GLEMMING وشارك فيها عشرين موظفا من مراقبين ومراقبين أول ، وتناولت محاضرات عملية وزيارات ميدانية للمراكز الجمركية التي يطبق فيها نظام نجم .

اختتمت الدورة بحضور المدير العام للجمارك العميد الركن المتقاعد اسعد غانم ، حيث جرى توزيع شهادات على المشاركين فيها .

اشتراك الجمارك في ندوة قانون البحار

أقيمت في القاعدة البحرية في جونية ما بين الرابع و الحادي عشر من شهر آب ٢٠٠٠ ندوة حول قانون البحار اشترك فيها أربعة ضباط و مراقب أول من الجمارك إلى جانب عدد من ضباط مختلف الأجهزة و موظفين من إدارات مدنية تهتم بالشؤون البحرية .

نظم هذه الدورة المعهد العسكري الأميركي لدراسات القانون الدولي بالاشتراك مع قيادة الجيش اللبناني .

كان موضوع الندوة شرح اتفاقية ' مونتينغرو باي ' حول قانون البحار وحقوق وواجبات الدولة في أقسام البحار المختلفة و لا سيما منها المتعلقة بحماية البيئة و المحافظة على حقوق الخزينة لناحية تطبيق القوانين المالية والجمركية و تطبيق التدابير الصحية في المياه الإقليمية و المنطقة المحاذية وحماية الموارد الطبيعية الخاصة الاقتصادية و حماية المجتمع الدولي من الجرائم المعتبرة دولية كالقرصنة و تجارة الرقيق .

و قد مهد لحصول هذه الندوة زيارة تحضيرية قام بها أحد المراقبين التابعين لمديرية الجمارك العامة إلى جزيرة هاواي الأميركية بدعوة من حكومة الولايات المتحدة في بداية شهر حزيران ٢٠٠٠ .

المساحة والشؤون العقارية

ندوة: التعريف بمشروع مكننة وتطوير السجل العقاري وخرائط المساحة
(الخميس الواقع فيه ١٤ أيلول ٢٠٠٠ في المعهد المالي)

في إطلالة أولى على الإعلام تُعرف بمشروع مكننة السجل العقاري وخرائط المساحة وتطويرهما في مديرية الشؤون العقارية والمساحة في وزارة المال، وهو مشروع بوشر العمل به سنة ١٩٩٥، نظم المعهد المالي يوم الخميس الواقع فيه ١٤ أيلول ٢٠٠٠ ندوة تعريفية بالمشروع وبأهدافه ومراحل تطوره. كما تم خلال هذه الندوة الإعلان عن سفر بعثة لبنانية إلى كندا في إطار تأهيل الكوادر الإدارية في الوزارة. وستسمح هذه الزيارة التي تتم بالتعاون مع الوكالة الكندية للتنمية لأفراد البعثة بالاطلاع على السجلات العقارية الممكننة وادارة الشؤون العقارية في تورنتو.
رعى الندوة معالي وزير المالية السيد جورج قرم وحضرها سفير كندا في لبنان السيد هيغ سارافيان والملحق السياسي والمستشار الاقتصادي في سفارة كندا بالإضافة إلى ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد ايف دوسان وعدد من كبار موظفي البرنامج وممثلين عن مكتب البنك الدولي في لبنان. كما حضر الجلسة مدير الدوائر العقارية السيد بشارة قرقفي ومدراء مديريات وزارة المال بالإضافة إلى ممثلي الدول المانحة وعدد من الأخصائيين.
وجرى خلال الندوة عرض المشروع بشقيه أي مكننة وحفظ الصحائف العينية العقارية، ومكننة وحفظ خرائط المساحة للأراضي الممسوحة والمكالة ، وذلك في كافة أمانات السجل العقاري ودوائر المساحة، بالإضافة إلى تأهيل العنصر البشري لتقبل التقنية الجديدة واستعمالها علماً أن هذا المشروع يمهد لتحديث الدوائر للخمسين سنة القادمة وهي الدوائر المؤتمنة على حقوق الملكية في لبنان. ويهدف المشروع بشقيه إلى مكننة وتطوير السجل العقاري وإنشاء نظام إدارة عقارية عصري يتيح للإدارة في الوقت عينه حفظ المستندات الورقية المعتمدة حالياً على الحاسوب بشكل إلكتروني و ذلك لتلافي اندثارها أو ضياعها.

كلمة السيد بشارة قرقفي


بشارة قرقفي

معالي وزير المالية، الدكتور جورج قرم المحترم،
سعادة مندوب برنامج الأمم المتحدة، الأستاذ إيف دو سان
سعادة سفير كندا لدى لبنان، الأستاذ هايك صرافيان
ممثلو الهيئات الدولية
الحضور الكرام

لا بد لي، بعد الترحيب بكم، من تعريف موجز للواقع القانوني والإداري والعملي لمديرية الشؤون العقارية، هذه المديرية التي ترتبط مباشرة بوزير المالية، وتضم الدوائر العقارية والمساحة؛ وهي إدارة مؤتمنة على حقوق الملكية وضبطها في لبنان وعلى كل ما يتفرع عنها من حقوق عينية، وما له علاقة بالنظام العقاري وبأعمال المساحة.
ولان الثروة العقارية في لبنان هي إحدى ثروات البلاد الأساسية، ولها أهمية خاصة على الصعيد الوطني من زاوية كونها إحدى مكونات البلاد الاقتصادية، ومن زاوية تعبيرها عن ارتباط الإنسان اللبناني بأرضه وتجذره فيها، فلقد افرد لها المشترع نظاماً محكماً ومتكاملاً عرف بالسجل العقاري المنشور بالقرارات التشريعية رقم ١٨٦ - ١٨٨ - ١٨٩ الصادرة بتاريخ ١٩٢٦/٣/١٥.

وهذه الثروة من المعلومات المؤلفة من سجلات ووثائق وخرائط تمثل هوية كل عقار وتاريخه منذ إن تم تحديده وتحريره، وتسجيله في الصحائف العينية. وهي بالتالي تشكل صورة تاريخية قيمة ودقيقة عن التطور العقاري في لبنان. من هنا كان حرص وزارة المالية شديداً على المحافظة على السجل العقاري وعناصره والقيود الواردة فيه ووضوحها ودقتها وحفظها.
إلا أن هذه الثروة المعلوماتية الورقية المشار إليها هي معرضة للتلف بسبب التداول اليومي بها. كما أن سني المحنة الطويلة قد تركت آثارها على هذه السجلات حيث تعرضت للتلف والحريق في بعض منها، مما جعل الدوائر العقارية تعمل في ظروف صعبة للغاية.

ومنذ استقرار الوضع الأمني حتى اليوم، قامت الإدارة بتنفيذ عدد من المشاريع المتتالية للتخفيف من الأضرار التي منيت بها الدوائر العقارية وتحضير الأرضية الصالحة للمكننة. ومن أهم هذه المشاريع، ما يلي:
١- إعادة تكوين الصحائف العينية التالفة وتجديدها.
٢- نسخ وتجديد الصحائف العينية العقارية
٣- إعادة بناء وترميم أماكن العمل ومستودعات المحفوظات.
٤- تحسين وتنظيم الجباية للرسوم العقارية.

٥- مشروع المصنف الهجائي الذي يتكون من بنك للمعلومات المتعلقة بالملكية العقارية، بإدارة المركز الآلي، والذي أصبح مورداً للخزينة مقابل الخدمات المهمة التي يقدمها للجمهور.

وفي هذا السياق تم إبرام اتفاقية بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي، موضوعها تقديم قرض بمبلغ ٢٢ مليون دولار أميركي يخصص لدعم جهود الحكومة في تنفيذ مشروع "تحسين الواردات والإدارة المالية " (REEM) في وزارة المالية.

إن مشروع مكننة وتطوير الدوائر العقارية، الذي يشكل خطوة هامة على طريق مواكبة ركب التقدم والتعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين، سيكون له مردود بالغ الأهمية فيما يتعلق بحفظ الثروة العقارية، وبتقديم خدمات افضل للمواطن عن طريق تسهيل وتبسيط إجراء المعاملات

بدأ تنفيذ هذا المشروع منذ أواخر العام ١٩٩٨، ويستمر العمل عليه لتاريخه. وفي سياق هذا المشروع تم الاتفاق مع الوكالة الكندية للإنماء على تنفيذ برنامج تدريب لإدارة الشؤون العقارية، لتعريف المسؤولين على مبادئ ومرتكزات العمل ضمن إدارة حديثة ممكننة

لذلك أود شكر جميع الهيئات المساهمة في هذا المشروع. وأتوجه بشكر خاص إلى الحكومة الكندية، ممثلة بسعادة السفير الأستاذ هايك صرافيان، الذي شرفنا بحضوره مع أركان السفارة الكندية في لبنان، على هذه الهبة الكريمة.

نحة عن الشؤون العقارية



تعتبر مديرية الشؤون العقارية إحدى أهم الإدارات في وزارة المالية ، ليس لأنها تؤمن جزا كبيرا من إيرادات الموازنة وحسب بل لدقة وصعوبة المهام المنوطة بها. نشأت مديرية الشؤون العقارية لتعمل بكافة أجهزتها على ضبط الثروة العقارية في لبنان من الناحيتين الفنية والقانونية.

فتقوم دوائر المساحة بوضع التخوم وتحديد الأراضي عبر آلية قضائية فنية ، وتنظم وتحتفظ بالخرائط والمصورات وذلك منذ نشأة العقار كرقم محدد . كما وتعنى بكل التغييرات التي تطرأ على العقار من ضم ، وفرز ، واستملاك ، وتخطيطات ، وإنشاءات .

وبموازاة هذا العمل الفني ، تعمل أمانات السجل العقاري على ضبط جميع التغييرات التي تطرأ على العقار من الناحية القانونية لجهة الملكية ، وحقوق الانتفاع ، والارتفاق ، والتأمينات ، والإيجارات ، والحجوزات، والدعاوى وغير ذلك ...

والحقيقة أن نظام السجل العقاري في لبنان الذي اعتمد طريقة الشهر العيني ولد في العام ١٩٢٦ وطرأت عليه تعديلات وتحديث خلال الأعوام. وهو لا يزال يعتبر نظاماً جيداً في عملية مسك القيود المتعلقة بالعقارات .

ويتم مؤخراً التحضير لقفزة نوعية وجريئة من خلال تنفيذ مشروع مكننة الصحائف العقارية وخرائط المساحة التي من شانها أن توفر الخدمات للمواطنين بشكل افضل وبالسرعة المرجوة . كذلك تؤمن حفظ المعلومات والخرائط واستخدام طريقة ممكننة.

ولا يسعنا إلا تقدير الجهود التي يبذلها مديرو الشؤون العقارية وأمناء السجل العقاري والموظفون الذين تعاقبوا في الخدمة لمحافظتهم على هذه السجلات رغم قدمها ورغم صعوبة الأحداث الدامية التي مر بها لبنان والتي ألحقت الخسائر الكبيرة بإدارته العامة .

و هنا لا بد من الإشارة أنه لولا تلك الأحداث لربما كانت أعمال التحديد و التحرير في لبنان قد انتهت ، إذ ما يزال حتى اليوم حوالي ثلث الأراضي اللبنانية غير ممسوح و هذا الأمر من شأنه أن يقلق أصحاب العقارات ويعيقهم من سهولة التصرف بها و يثير بالتالي الاشكالات حول اثبات الملكية ، كما يجعل احتمال وقوع مشاكل حول الحدود و التخوم أمرا واردا ، فالسجل العقاري يوفر الطمأنينة و الاستقرار . و من ناحية ثانية فان عملية استكمال تحديد و تحرير العقارات من شأنه أن يوفر مردودا كبيرا للخزينة نتيجة رسوم الفراغ و الانتقال التي يسهل التهرب منها في حالة العقارات غير الممسوحة .

غالب أبو زين
أمين السجل العقاري المعاون في المتن

ملاحظة: توقّعوا مزيداً من المعلومات عن نشاطات التحديث والمكننة في مديرية المساحة والسجل العقاري في العدد القادم من حديث المالية.

حياة الوزارة

خطوبة

المراقب وليد اسطنبولي على الآنسة ندى مواس (مالية لبنان الشمالي)
المراقب الرئيسي صلاح الدين السيد إسماعيل على الآنسة نهى الشيخ عثمان (مالية لبنان الشمالي)
الآنسة جنان سيف الدين (مصلحة الصرفيات) على السيد محمد السيد





المراقب كرين بو خليفة على المراقب وسام أبو عسلة (مالية زحلة)

زفاف

الآنسة لمياء المبيض (مديرة المعهد المالي) على السيد عماد بساط
المراقب ناريمان سكاف على السيد رامي أسوم (مالية لبنان الشمالي)
المراقب رانيا المصطفى على الملازم الأول رياض علام (مالية لبنان الشمالي)



السيد سعد الدين الريس (موظف في دائرة الضرائب غير المباشرة) على الآنسة منال سرحال



السيد محمد حوحو (مديرية الجمارك) على الآنسة منتهى الشمعة

ولادة

رزقت الزميلة حليمة رمضان نعماني (مديرية الصرفيات) طفلة أسمتها لمى
رزق السيد حسن أحمد ضاوي أمين صندوق الصرفيات (النبطية) مولودة أسماها مايا
رزقت المراقب صبا عيسى مولودا ذكرا أسمته خير الله (مالية لبنان الشمالي)
رزق المراقب الرئيسي كار لوس عريضة مولودا ذكرا اسماه موريس (مالية لبنان الشمالي)
رزق المراقب المساعد سامر ضيا (الجمارك اللبنانية) مولودة أنثى أسماها ياسمينة

دراسات

ناقش المراقب الرئيسي كار لوس عريضة أطروحته للدراسات العليا موضوعها ' مراحل التدقيق المحاسبي " و اصبح حائزا على دبلوم دراسات عليا في إدارة الأعمال " و قد نال معدل جيد جدا (مالية لبنان الشمالي)
أنهى المراقب جورج بو فرنسيس سنة تخصصه بنجاح و أصبح حائزا على جدارة في إدارة الأعمال MAITRISE (مالية لبنان الشمالي)

تعيين و ترفيع

– رفع السيد اسكندر سمارة رئيس دائرة رسم الانتقال في ملاك وزارة المالية إلى الفئة الثانية و عين مديرا لمديرية الشؤون الإدارية في الملاك المذكور .
– رفع السيد يوسف الزين رئيس دائرة التشريع الضريبي إلى الفئة الثانية و عين مفوضا للحكومة في ملاك وزارة المالية .



– التحقت السيدة ريتا شدياق بفريق عمل المعهد المالي الذي يرحب بها ويتمنى لها حظاً سعيداً في عملها معه...

لقاء: محاضرة



الآنسة سبردج حفار تلقي حفار

ألقت الآنسة سبردج حفار رئيسة مالية لبنان الشمالي محاضرة في نادي ' روتاري زغرتا ' استعرضت و الحاضرين التعديلات الأساسية الواردة في قانون الموازنة العامة لكل من العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ من اجل توضيح إمكانية و مدى الاستفادة من الحوافز التي تضمنتها بعض موادها القانونية أي الإعفاءات من الغرامات و تخفيضات بعض الرسوم ضمن مهلها المحددة. كما هدفت هذه الإطلالة إلى عرض و تحليل و شرح التعديلات التي تعكس سياسة الدولة المالية الضرائبية.

تكريم (وداع)



سهام بواب
سواكيم صفر

أقامت وزارة المالية يوم الجمعة الواقع فيه ٧ تموز ٢٠٠٠ حفلا تكريميا لمديرة الواردات د. سهام بواب

بمناسبة إحالتها على التقاعد وذلك برعاية وحضور معالي وزير المالية وحضرة مدير المالية العام وكافة رؤساء الوحدات المالية في بيروت والمناطق، وقد نوه معالي الوزير بالجهود التي بذلتها الدكتورة بواب خلال فترة عملها مديرا .

ردت الدكتورة بواب شاكرة معالي الوزير المبادرة الطيبة التي تدل على تقدير للموظف الذي يكرس حياته للخدمة العامة كما شكرت الجميع على حفل التكريم الذي اعتبرته بمثابة وسام شرف تخرج به مرفوعة الرأس .كما أقام للمناسبة عينها رئيسة و موظفو مالية لبنان الشمالي حفلا تكريميا . كذلك مديرية الواردات و رؤساء الوحدات في بيروت و المناطق .

تصحيح واعتذار

ورد في العدد السابق أن المراقب فريدة المارديني و الزميل جوزيف معوض رزقا بمولودة انثى أسمياها ' سارة ' و الصحيح اسمها جوزيت



ورد في العدد السابق أن خطوبة الزميلة هنادي غنام (مديرية الصرفيات) قد تمت على السيد أحمد كعياتي والصحيح أنه يدعى السيد وليد كعياتي

منبر حرّ



توزيع العدد الثامن من "حديث المالية." (أيار ...٢)

تقع مهمة توزيع "حديث المالية " على عاتق موظفي المعهد المالي، وهي مهمة ليست بالسهلة أبداً. وهذه اللمحة غيض من فيض.

جرى توزيع العدد الثامن من حديث المالية (أيار ...٢) خلال أسبوع امتد من نهار الثلاثاء الواقع فيه الثلاثين من أيار حتى نهار الأربعاء الواقع فيه السابع من حزيران وطال التوزيع كافة أقسام وزارة المالية، بما فيها مديريات الجمارك العامة والمساحة والدوائر العقارية واليانصيب الوطني واللوتو، في مختلف المناطق اللبنانية. كما وزعت نشرة الوزارة الداخلية على قائمة القرّاء من القطاع الخاص وهي قائمة في ازدياد دائم.

ونذكر هنا الجهود الحثيثة التي تبذلها الآنسة هلا قمبريس (الناشرة) للتأكد من تسلم كل موظف شخصياً عدد حديث المالية، أياً كان المنصب الذي يشغله وأياً كانت المنطقة التي يعمل فيها ولو كانت منطقة حدودية. وقد تم توزيع عدد أيار ٢٠٠٠ بمساعدة المتدرجة ديما الكردي التي حرصت على "استكشاف" وزارة المالية حتى في المناطق الأكثر بعداً وفي ظلّ الظروف الأقل تشجيعاً والسيدة دعد بيصار من إدارة الجمارك.

انطلقت هذه المغامرة في الثلاثين من أيار من مكاتب الوزارة في رياض الصلح. إلا أن غياب التعاون الظاهر في بعض المباني أدى إلى تأخير عملية التوزيع لأيام عدة. فكانت بعض التعليقات السلبية تصدر عن البعض على غرار 'هذه المنشورة لا تفيد في شيء سوى هدر الأموالً أو "حتى أننا لا نقرأها ". غير أن اثر التعليقات علينا سرعان ما تبدد بفضل الاستقبال الحار واللطيف الذي أبداه رؤساء أقسام إدارات أخرى وموظفيها، لاسيّما تلك المنتشرة في المناطق. وكم كنا سعداء عند مسارعة بعض الموظفين لمساعدتنا في حمل الأثقال (أعداد حديث المالية) التي ازرقت من جرائها أذرعنا فأضحت دليلاً بارزاً على كفاحنا بغية إتمام مهمتنا.

واذ نشكر الجميع على مساعدتهم، يهمنا التذكير أن "حديث المالية " تعتبر الناطق الرسمي باسم موظفي وزارة المال ووسيلة تواصل فيما بينهم وكذلك مع القطاع الخاص، لاسيما في توفير المعلومات حول ما تضطلع به الوزارة من جهود في تحديث عملها وخدمة المواطنين.

وكما جاء على لسان معالي وزير المالية السيد جورج قرم:"حديث المالية مرآة تعكس وضع الوزارة وتوجهاتها والمبادرات التي تقوم بها. وتضطلع هذه النشرة بدور هام في خلق روابط بين موظفي الوزارة في بيروت وأولئك الموجودين في المناطق، كما تسمح بنقل المعلومات ببساطة ودقة وتشجع الموظفين على القيام ببحوث وعلى المشاركة في تحرير المقالات".

إننا، وكعادتنا، نرحب بكل تعليق وبكل ملاحظة يبديها الموظفين. صدرنا رحب للتعليقات ودعوتنا قائمة للجميع بالمشاركة عبر إرسال المقالات والتعليقات وغيرها.

حديث المالية نشرتكم ومنبركم، الآن وفي كل أوان.



اثناء عملية التوزيع

Bibliothèque des Finances
Bibliothèque des Finances

Nouveaux arrivages

***Audit:**

- Audit Financier (tomes 1 et 2) (Editions CLET)
- Créer, Organiser et Développer l'Audit Interne (Editions Maxima)

***Comptabilité:**

-Les Bases de la Comptabilité (Editions Demos)
-Responsabilité de l'Expert Comptable (Editions Dunod)

***Economie Financière:**

- Inflation, Désinflation, Déflation (Editions Dunod)
-Le Dollar (Editions Dunod)
-Stratégie pour la Monnaie Unique (Editions Dunod)

***Gestion Financière:**

-Gestion Financière des Fonds de Retraite (Editions Economica)
-La Gestion de Trésorerie (Editions Dunod)

***Fiscalité:**

-Les Taxes de Séjour (Editions Berger - Levrault)
-La Pratique de la Taxe Professionnelle (Editions Francis Lefèbvre)
-Almanach TVA 2000 (Editions Standaard)

***Banques:**

-Nouveaux Enjeux, Nouvelles Stratégies (Editions La Documentation Française)

***Livres spécialisés en arabe:**

كتب متخصصة باللغة العربية:
-المجتمع الجماهيري والقطاع العام: رؤية مستقبلية – طلاس للدراسات والترجمة والنشر
-حول طرق الخصخصة – المعهد العربي للتخطيط
-ندوة: أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية – صندوق النقد العربي
... وعدد من الكتب الحديثة الصادرة عن أهم المراجع العربية

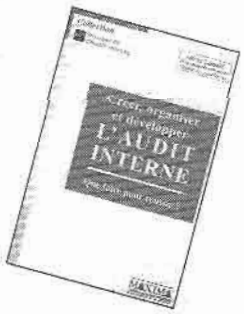
***CD Rom :**



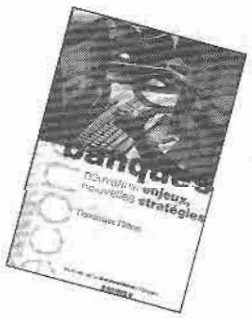
-Compte-rendus de la Chambre des Députés (1926-1998)
محاضر مجلس النواب (١٩٢٦-١٩٩٨)
-Textiles et vêtements- Formation assistée par ordinateur - Organisation Mondiale du Commerce
-Documentatation de l'OMC par support informatique
- Organisation Mondiale du Commerce
-Les résultats du cycle d'Uruguay - Organisation Mondiale du Commerce
-Computer Based Training - Organisation Mondiale du Commerce
-How Computers work - Arabic Scientific Publishers
-Introduction to financial ratio analysis
القوائم المالية – النسب المالية –تحليل النسب
Bilingue (anglais- arabe)
-GATT BISD (Basic Instruments and Selected Documents) - Organisation Mondiale du Commerce
-Guide to GATT law and practice - Organisation Mondiale du Commerce

Josiane Chebli









نشرة صادرة عن المعهد المالي هاتف: ٩-٠١/٤٢٥١٦٨ فاكس: ٤٢٦٨٦٠
تحرير :هلا قمبريس
تنقيح: دنيال معوشي
إشراف: لمياء المبيّض
تصوير: أحمد حصري، International Pictures، وغيرهم
حياة الوزارة والجمارك: دعد بيسار غلايني وهلا قمبريس
تنفيذ وإخراج: JAMIS creation house Tel/fax: 01 334337 gsm: 03/902168
طباعة: Print-house
شارك في التحرير: جنين ضو، رودولف شيخاني، هلا سالم، سهير أصطه، دعد غلايني، ماريا نلبنديان، أكرم شديد، غالب أبو زين وفريق العمل في المعهد المالي

Hadith El malia